الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

العلاقات الفرنسية الجزائرية

مسألة الديون أنموذجاً

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

إعداد الطالب:

- حمزة حريزي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
عمر بوضربة	أستاذ محاضر أ	رئيسا
فاتح بلعمري	أستاذ مساعد أ	مشرفا
منى صالحي	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية 1436-1437 هـ/ 2015-2016 م

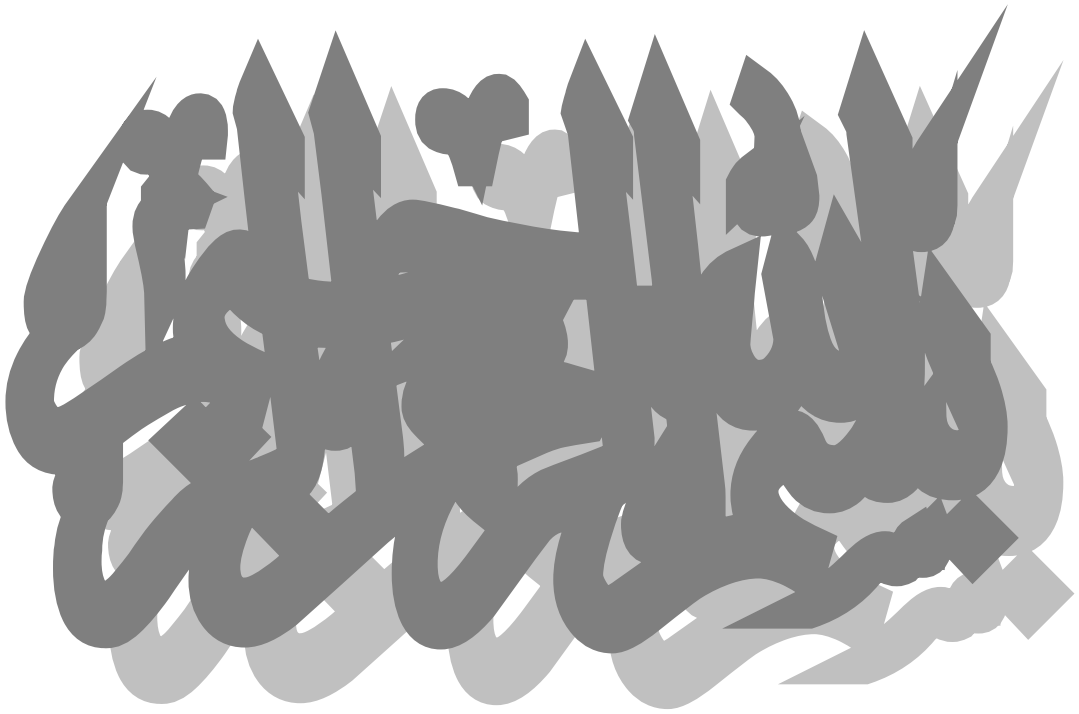

شكر وعرفان

الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده أما بعد :

انه لمن دواعي العرفان بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف بلعسري فاتح الذي أمد لي يد العون ولم يبخل عليا بالنصح و الارشاد منذ بداية عملي إلى نهايته وعلى ما قام به من جهد عظيم من خلال توجيهه لي على الطريقة الصحيحة و السليمة في كتابة هذا البحث، وعلى صبره و حسن معاملته، فله خالص الشكر و الاحترام والتقدير .

كما أتوجه بالشكر إلى اساتذتنا الكرام بقسم التاريخ و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد، له مني جزيل الشكر و التقدير و العرفان

و لا يفوتني أن أوجه شكري و امتناني للقائمين على ادارة مكتبة متحف المجاهد بولاية المسيلة .

إهداء

إلى الوالدين الكريمين الذين شجعاني طيلة مشواري الدراسي

إلى اخوتي و اخواتي وكل أفراد العائلة

إلى كل الأصدقاء ورفقاء الدرب

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

مـــقدمـــة

يكتسي موضوع العلاقات الفرنسية الجزائرية أهمية بالغة، حيث تعود جذورها الأولى إلى بداية العصر الحديث، لكن الفترة الأخيرة من القرن 18م وبداية القرن 19م مثلت فصلا جديدا لهذه العلاقات، حيث تحولت أسسها من حالة صداقة راسخة إلى حالة عداء ثم عدوانية، ولا يمكن تفسير هذا التحول في العلاقات الثنائية الفرنسية الجزائرية دون التطرق للتحولات التي شهدتها المعاملات التجارية التي كانت تجمعهما، والتي احتلت مكانا بارزا في علاقات البلدين، حيث سيطر اليهود على مقاليد التجارة الخارجية للإيالة وتمكنوا من اقحامها في مسألة الديون، والتي كان لها الدور الكبير في مسار التحضير لاحتلال الجزائر، ومن هنا ينبغي قراءة أحداثها بكثير من التمعن وبنظرة ثاقبة على تطوراتها، لكي تكتمل لدينا رؤية شاملة على ملابساتها الحقيقية ونتمكن من التمييز بوضوح بين مختلف عناصرها، ذلك هو المسعى الذي يقودنا إلى إدراك علة تحول مسألة الديون إلى نزاع بين الدولتين وكيف آلت الأمور بعد ذلك إلى حادثة المروحة ثم إلى غزو الجزائر.

❖ **دوافع اختيار الموضوع:**

ولقد اخترنا موضوع الدراسة تحت عنوان "العلاقات الفرنسية الجزائرية مسألة الديون أنموذجاً" لعدة أسباب والتي منها:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع والتي تولدت إثر قراءات سابقة حوله.
- محاولة التعرف على بعض جوانب العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل الاحتلال، وذلك من خلال تسليط الضوء على مسألة الديون لأنها من القضايا المهمة في هاته العلاقة التي تجمع البلدين.
- محاولة معرفة الدور الذي لعبته أسرتي بكري وبوشناق من خلال نشاطهم التجاري والسياسي في مسألة الديون.

❖ **اشكالية الموضوع:**

يرتكز الموضوع حول اشكالية عامة والتي مفادها:

ما مدى تأثير مسألة الديون على مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية؟

ولإثراء الموضوع أكثر طرحنا عدة تساؤلات فرعية والتي تتعلق بالإشكالية السابقة منها:

- ما طبيعة العلاقات الفرنسية الجزائرية أواخر العهد العثماني؟

- ما هي الظروف التي تحكمت في بروز مسألة الديون؟
- كيف كانت استراتيجية الجزائر وفرنسا في التعامل مع تطورات هذه المسألة؟

❖ **المنهج المتبع:**

وقد استعنا في دراستنا لهذا الموضوع بالمنهج **التاريخي** الضروري لسرد الأحداث التاريخية وفق تسلسل زمني يراعي الأماكن والشخصيات، كما كانت في الماضي، كما استعملنا المنهج **الوصفي** في العديد من المرات لكي أصف الأحداث والواقائع وأنقلها كما وردت من خلال المصادر أو المراجع التي تحدثت عنها، أما المنهج **التحليلي** فقد استخدمناه من أجل تحليل أبعاد هذه المسألة وما ارتبط بها من تداعيات لاستخلاص النتائج التي يمكن الوصول إليها.

❖ **خطة البحث:**

قسمنا الدراسة معتمدين على خطة اشتملت على ما يلي: مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة متبوعة بمجموعة من الملاحق ذات الصلة بالموضوع.

الفصل الأول والذي كان بعنوان "العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية ومظاهرها بين سنة 1790-1830، والذي تطرقنا فيه إلى الجانب السياسي من هاته العلاقة إضافة إلى الجانب الاقتصادي والذي تناولنا فيه نشاط الوكالة الإفريقية والظروف التي أدت إلى زوالها، وكذلك تطرقنا إلى ظهور أسرتي بكري وبوشناق ونشاطهما الاقتصادي المتمثل في تأسيس شركة بكري وبوشناق ودورها التجاري مع الموانئ الأوربية وعوامل قوتها داخل الإيالة وخارجها.

أما الفصل الثاني والذي عنون بـ "مسألة الديون بين الارهاصات والتطورات" فقد تطرقنا من خلاله إلى دراسة تضمنت تطورات مسألة الديون وهو الجزء المهم في هذه الدراسة واستعرضنا فيه ارهاصات هذه المسألة بالإضافة إلى محاولة التسييس التي قامت بها الحكومة الفرنسية لمسألة الديون، وكذلك المطالب الجزائرية بتسويتها وسياسة المماطلة التي اعتمدت عليها فرنسا خلال معالجتها لهذه القضية.

أما الفصل الثالث والذي كان بعنوان "انعكاسات مسألة الديون على العلاقات الفرنسية الجزائرية"، والذي تطرقنا فيه إلى مختلف الآثار المترتبة عن مسألة الديون والمتمثلة فيما يلي: حادثة المروحة وكذا الظروف التي سبقت حدوثها، اضافة إلى مجرياتها وكيفية استثمارها من طرف فرنسا كذريعة للوصول إلى أهدافها، وكذلك الحصار البحري الفرنسي على السواحل

الجزائرية والذي تناولنا فيه أهم الوقائع التي حدثت أثناء فترة الحصار، بالإضافة إلى آثاره على البلدين، كما عرجنا أيضا على الحملة الفرنسية على الجزائر، موضحين استعدادات البلدين لها، والمواقف الدولية منها، أما في ما يخص الخاتمة فقد تضمنت النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لفصول البحث.

❖ **أهم المصادر والمراجع:**

وطبعا لا تخلو أي دراسة دون الاستعانة بمختلف المصادر والمراجع لمعالجة هذا الموضوع سواء تناولته بشكل جزئي أو كلي نذكر منها:

كتاب "المرآة" لحمدان بن عثمان خوجة، وهو من أهم مصادر الموضوع بحيث قدم لنا شرحا شاملا للأوضاع التي عرفتها الجزائر قبل الاحتلال، وتطرق إلى حيثيات مسألة الديون والأطراف المتسببة فيها، كما وضح لنا انعكاساتها على العلاقات الفرنسية الجزائرية، متطرقا إلى حادثة المروحة وكل الأمور المتعلقة بالحملة.

بالإضافة إلى كتاب "مذكرات جزائرية عشية الاحتلال" للأسير الألماني سيمون بفايفر والذي أفادني كثيرا في الفصل الثالث نظرا للمعلومات التي يحتويها حول حادثة المروحة والحصار البحري وكذلك الحملة الفرنسية.

أما عن أهم المراجع المستعملة نذكر كتاب "العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830" لجمال قنان ويعتبر أهم مرجع اعتمدت عليه في دراستي باعتبار أنه تناول جميع حيثيات الموضوع لذلك استخدمته في جميع الفصول.

بالإضافة إلى كتاب "التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830" لصاحبه محمد العربي الزبيري والذي تطرق فيه إلى الوضع التجاري للجزائر في أواخر القرن 18م وبداية القرن 19، والدور التجاري لشركة بكري وبوشناق، هذا ما أفادني في الفصل الأول والثاني.

❖ **الصعوبات:**

من بين الصعوبات التي واجهتني خلال انجازي لهذا الموضوع أذكر منها:

- مشكلة الترجمة لبعض المراجع الفرنسية مما يتطلب جهدا اضافيا لترجمتها ونقل مضمونها بدقة بالإضافة إلى مشكلة الصياغة.

- افتقار بعض المصادر والمراجع للإحصائيات المتعلقة بمسألة الديون وإن وجدت فهي متضاربة في الأرقام خاصة في ما يتعلق بقيمة الديون.
- تكرار المادة العلمية في معظم المصادر والمراجع المعمول بها في هذا البحث وتداخل تواريخ بعض الأحداث مما صعب علينا عملية الفرز.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات والعراقيل إلا أنني حاولت اتمام هذا العمل على أكمل وجه بفضل الله وعونه أولا وبمساعدة الأستاذ المشرف ثانيا تمكنت من جمع المعلومات اللازمة وتقديمها في بحثي المتواضع.

الفصل الأول

العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية ومظاهرها

بين 1790-1830

المبحث الأول : العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية(1790-1830)

المبحث الثاني : الوكالة الإفريقية .

المبحث الثالث: شركة بكري وبوشناق

المبحث الأول : العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية (1790-1830)

المتتبع لسير العلاقات السياسية بين فرنسا والجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، يجد أنها قد مرت بثلاث مراحل : المرحلة الأولى تبدأ من تجديد معاهدة السلم المئوي سنة 1790 إلى غاية القطيعة السياسية بين البلدين نتيجة الحملة الفرنسية ضد مصر سنة 1798، والمرحلة الثانية تمتد من توقيع الهدنة بين البلدين في شهر جويلية 1800 إلى غاية سقوط "نابليون بونابرت" سنة 1814 أما المرحلة الثالثة فتبدأ بعودة أسرة آل بوربون إلى الحكم سنة 1814 إلى غاية اتخاذ الحكومة الفرنسية قرار الحملة على الجزائر سنة 1830.

المرحلة الأولى : 1790-1798.

بعد تجديد معاهدة السلم المئوي في شهر مارس عام 1790م نلاحظ بأن الصداقة التقليدية التي كانت تجمع الجزائر بفرنسا إزدادت توثيقاً في هذه الفترة على الرغم من وقوع بعض الحوادث والمتمثلة في الإستيلاء على بعض السفن الجزائرية من طرف البحارة النابوليتانيين والجنويين بالقرب من ميناء مرسيليا وبتساهل السلطات الفرنسية إلى أن ترضيات هذه الاخيرة وتقديم تعويضات ساهم في الحد من تأزم العلاقة بين البلدين[1].

كما يمكننا الإشارة للاستقرار الذي كان يميز العلاقات الفرنسية الجزائرية في هذه المرحلة، ذلك إذا ما قورنت بالعلاقات التي كانت تجمع البلدين خلال القرن 17م، أو العلاقات التي كانت تجمع الجزائر مع بعض الدول الأوربية[2]، وازدادت هذه العلاقة تطوراً نتيجة الدعم السياسي الجزائري لفرنسا من خلال الإعتراف بقيام الجمهورية الأولى سنة 1792م، وهذا ما عبر عنه في الرسالة التي بعثها "الداي حسن" إلى وزير الخارجية الفرنسي، والتي تضمنت أيضا إستمرار القنصل "فاليير" في منصبه، وتجديد المعاهدات السابقة[3].

---

[1] – جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص213-216.

[2] – جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، د ت، ص16.

[3] – وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبدالقادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص180.

كما نلاحظ في هذه الفترة سعي فرنسا لتوطيد العلاقة مع الجزائر، نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تعاني منها سواء على المستوى الداخلي والمتمثلة في الثورات المناهضة للنظام الجمهوري، وكذلك حالة الحصار الأوروبي المفروض عليها لمنع انتشار أفكار الثورة الفرنسية[1].

ومن بين المواقف التي نلمس فيها حسن العلاقة التي كانت تجمع البلدين هو عدم إستغلال الجزائر للظروف التي سبق ذكرها، بل قامت بتقديم قرض قدر بمليون فرنك دون فائدة، وفي سنة 1794م منحت كل التسهيلات للوكالة الإفريقية لتموين فرنسا بالحبوب والمواد الغذائية في ظل غلق الموانئ الأوربية في وجه التجارة الفرنسية[2].

لكن هذه العلاقة الودية اضطربت بعد قيام "نابليون بونابرت" بحملته على مصر سنة 1798م، وإعلان الداي مصطفى الحرب على فرنسا بطلب من السلطان العثماني* فأعتقل القنصل الفرنسي "ميلتود" ومعاونيه، وأغلقت مؤسسات الوكالة، في مقابل ذلك قامت فرنسا بإعتقال "يعقوب بكري" و "سمون أبوقاية" بباريس ولم يطلق سراحهما إلا بعد الإفراج عن القنصل ومعاونيه[3].

كما يمكننا الإشارة إلى الدور الذي لعبه التاجران بكري وبوشناق في العلاقة التي كانت تجمع البلدين من خلال المعلومات الإستخبارتية التي كانا يقدمانها للديوان عن طريق ممثلي شركتهما في فرنسا وأوروبا[4] .

---

[1] – أحمد مسعودي، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها (1792-1830)، دار الخليل العلمية، الجزائر، 2013، ص23.

[2] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الإحتلال)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص14.

* هو السلطان سليم الثالث وقد أرسل فرمانا إلى الجزائر في 19 أكتوبر 1798 وطلب فيه من الداي مصطفى إعلان القطيعة مع فرنسا. أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص25.

[3] – يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500-1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص112.

[4] – أحمد السليماني، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص74.

المرحلة الثانية : 1800-1814م

سعت فرنسا لإعادة العلاقات السياسية وحل الأزمة بين البلدين نظرا للإنعكاسات التي لحقت بها بسبب القطيعة السياسية، ففي سنة 1800م إستطاع القنصل الفرنسي "ديبوا تانفيل " dubois thanville" من القدوم إلى الجزائر والتوقيع على معاهدة غير محدودة الأجل، في 17 جويلية 1800 مع "الداي مصطفى"، والتي سمحت بتوقيف الأعمال العدائية بينهما، لكن سرعان ما توترت العلاقة من جديد، بعد إعلان الداي الحرب على فرنسا في 14 أفريل 1801، بعد تهديد من الباب العالي بعزله من منصبه[1].

لكن بعد إنتهاء الحملة الفرنسية على مصر، وتوقيع صلح أميان في 1 أكتوبر 1801 الذي مهد لعودة العلاقة بين فرنسا و إنجلترا عاد تانفيل إلى الجزائر وتمكن من توقيع معاهدة في 17 نوفمبر 1801م، والتي إشتملت على 19 مادة، كما نصت على إعادة العلاقات السياسية والتجارية بين البلدين[2].

غير أن هذا الصلح لم يدم طويلا بسبب مطالبة الداي مصطفى بتسديد الديون التي على فرنسا، هذا ما أدى إلى تدهور العلاقات ووقوع اشتباكات بين سفن البلدين في البحر الأبيض المتوسط[3].

كما تجدر الإشارة إلى أن نابليون في هذه المرحلة إستعمل سياسته التهديدية ضد الجزائر ففي 18 جويلية 1802، حمل الضابط هولان رسالة تهديدية للداي، جاء فيها: ((إني أكتب لكم هذه الرسالة مباشرة لأخبركم أنه يوجد بعض من وزرائكم من يضللك ويدفعك لإتباع سلوك سيجر عليكم الويلات))[4]، وفي 27 من نفس الشهر أرسل أخرى عبر فيها عن رفض للطلب الجزائري والمتمثل في دفع 200 ألف بياستر وهدد ببعث قوة عسكرية قوامها 80 ألف جندي[5].

---

(1) – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص112-113.

(2) – جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق ،ص340.

(3) – يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص106.

(4)-A Berbrugger, "la régence d'Alger sous le consulat et l'empire", in RA, T 19, Année 1875, p130.

(5)-Ibid,pp 134-135.

وفي عام 1805، كلف نابليون أخاه جيروم بالذهاب إلى الجزائر على رأس قطعة بحرية والمطالبة بإطلاق سراح الأسرى الإيطاليين، فقام الداي أحمد خوجة بإطلاق سراح 231 أسير مقابل 80 ألف بياستر[1].

كم شهدت هذه السنة عمليات تخريب للمؤسسات الفرنسية في القل وعنابة بتحريض من اليهود والانجليز الأمر الذي أدى بالقنصل تانفيل إلى تقديم احتجاج للحكومة الجزائرية وطالب بالإفراج عن الأسرى الفرنسيين، كما راسل حكومة بلاده بحجز السفن الجزائرية في فرنسا وقطع العلاقات السياسية[2].

وبعد هزيمة فرنسا أمام إنجلترا في معركة الطرف الأغر في أكتوبر 1807، وسيطرة هذه الاخيرة على البحر الأبيض المتوسط، حدث تقارب جزائري إنجليزي، حصلت بموجبه إنجلترا على الامتيازات التي كانت لصالح فرنسا سنة 1807 ولمدة عشر سنوات[3]، هذا التقارب حفز نابليون على إحتلال البلدان المغاربية وخاصة الجزائر وهذا ما نصت عليه المادة 5 من معاهدة تليست* 1807[4].

كما أمر نابليون وزير بحريته "دوكري" في 18 أفريل 1808 بالتفكير لإعداد حملة بحرية أو برية على الجزائر، فأرسل هذا الأخير المهندس العسكري "بوتان" إلى الجزائر و أعد تقريرا مفصلا عنها وعن تحصيناتها وقدمه إلى حكومة بلاده في 17 جويلية 1808، لكن هذا التقرير لم يعمل به لانشغال نابليون بحربه ضد إسبانيا وكذلك حملته الفاشلة على روسيا سنة 1812م، والتي انتهت بتحالف أوروبا ضده وإسقاطه عام 1814م[5].

---

(1) – أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص20.

(2) – يحي بوعزيز، علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص117.

(3) – صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص193.

* هي معاهدة سلام بين روسيا وفرنسا عقدها نابليون وإسكندر روسيا. أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص20.

(4) – وليم سبنسر، المرجع السابق، ص183.

(5) – فريد بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر، 1782-1830، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 353.

المرحلة الثالثة : 1814-1830.

بعد عودة النظام الملكي في فرنسا، والمتمثل في أسرة "آل بربون" سعت حكومة الملك "لويس الثامن عشر" إلى تحسين العلاقات السياسية مع الجزائر وقامت بإرسال الفارس "مينار" إلى الجزائر والذي استطاع في 12 جويلية 1814م، من أن يحصل على موافقة "الداي علي باشا" في تثبيت المعاهدات السابقة[1].

وفي هذه المرحلة قررت الجزائر إبعاد القنصل الفرنسي "تانفيل" مقدمة للحكومة الفرنسية أسباب الإبعاد ومطالبةً بتعيين شخص مناسب لهذا المنصب، وفي 28 أوت 1815، تم تعيين بيار دوفال كقنصل جديد لفرنسا بالجزائر، والذي قدم استعداد بلاده لحل المشاكل العالقة بين البلدين[2].

ونتيجة للحملة الإنجليزية على الجزائر بقيادة اللورد إكسموث في 27 أوت 1816[3]، تمكنت فرنسا من استعادة امتيازاتها في الجزائر، وفق المعاهدة المبرمة بين الطرفين في مارس 1817[4].

ومن بين المسائل التي ظلت تعكر صفو العلاقات الفرنسية الجزائرية في هذه المرحلة هي قضية الديون[5].

كما مثلت حادثة المروحة في 29 أفريل 1827م، فصلا جديدا في توتر العلاقة السياسية بين البلدين بعد انسحاب "دوفال" يوم 11 جوان 1827 وتولي قنصل سردينيا حماية المصالح الفرنسية في الجزائر، ويمكننا الإشارة في هذا الصدد إلى قيام الحكومة الفرنسية بمفاوضات عديدة في ظل الحصار المفروض على الجزائر ومن بينها المفاوضات التي قادها الضابط "بيزار" في 29 أفريل 1828، إضافة إلى المفوضات التي قادها قائد الحصار "بريتونيير" سنة 1829 وبعد فشل المفاوضات وعودة الوفد خائبا تعرضت سفينة لابروفانس

---

(1) – جمال قنان، معاهدات الجزائر..، المرجع السابق، ص ص 345-346.

(2) – يحي بوعزيز، علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص120.

(3) – وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824)، تعريب وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص289.

(4) – محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، دار دحلب للطباعة، الجزائر، د.ت، ص78.

(5) – خليفة بن قارة، الجزائر والصديق اللدود، تقديم محمد العربي الزبيري، ط1، منشورات الشائحي، الجزائر، 2013، ص37.

لطلقات مدفعية من طرف الجزائريين هذا ما ساهم أكثر في توتر العلاقة بين الجزائر وفرنسا[1].

كما نلاحظ في هذه الفترة قيام الحكومة الفرنسية بتكليف بعض الخبراء لإعداد مشاريع لاحتلال الجزائر، ومن بينها نجد تقرير "بيار دوفال*" 7 أوت 1827 والذي كان بعنوان " مذكرة حول صعوبات الحملة البرية على الجزائرو"مشروع "كولي**" 10 أوت 1827 ومشروع " دوبتي ثوار***" في 20 سبتمبر 1827، ومشروع " دو كلير مون تونير****" في 14 أكتوبر 1827[2].

---

[1] – أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص30.

* حرره دوفال استجابة لأمر وزير البحرية والمستعمرات الكونت شابرول كروزول في جوان 1827، ركز دوفال في هذا التقرير على نقطتين مهمتين هما الوضع العسكري للجزائر والمخطط الذي رسمه لغزوها. فريد بنور، المرجع السابق، ص 534.

** هذا المشروع أعده جوزيف كولي، أشار فيه الى الوضع العسكري والبحري لإيالة الجزائر، كما أكد فيه على صعوبة الحملة البحرية، مستندا لما ذكره بياردوفال، كما أشار في هذا الاطار الى ضرورة العودة الى مشروع بوتان. نفسه، ص 544.

*** هو عبارة عن تقرير عسكري أعده الضابط دوبتي ثوار اقترح فيه ارسال حملة تشترك فيها القوات البحرية والبرية لغزو الجزائر وحدد نقطتين للنزول، الأولى في سيدي فرج والثانية بالقرب من واد الحراش. أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص 54.

**** هو تقرير عسكري حرره دي كليرمون تونير سلمه الى الملك شارل العاشر وقد تضمن مخططا عسكريا لغزو الجزائر استمده تونير من المشروع الذي أعده بوتان عام 1808. نفسه، ص 55.

[2] – فريد بنور، المرجع السابق، ص ص 534-560.

المبحث الثاني : الوكالة الإفريقية .

بعد حل الشركة الملكية الإفريقية* تأسست مكانها وكالة تابعة للدولة سميت بالوكالة الإفريقية، ذلك بعد القرار الذي أصدرته لجنة السلامة العامة في 7 فيفري 1794م، وبموجب ذلك تحملت الوكالة مسؤوليات الشركة الملكية الإفريقية منها دفع الإتاوات المفروضة عليها[1].

والملاحظ أن هذه الوكالة تخلصت من كلمتي الشركة الملكية، وهذا يعود إلى تغيير نظام الحكم في فرنسا، من ملكي إلى جمهوري، بعد الثورة الفرنسية سنة 1789، كما أن الدولة هي التي أصبحت تتولى الإشراف على المؤسسات من خلال دعمها بالأموال وإصدار التعليمات، كما أن هذه الوكالة لم تغير الوكلاء المكلفين بالتجارة في الشرق الجزائري، بهدف الاستفادة من خبراتهم ولكي لا تشعر السلطات الجزائرية بهذا التغيير فتطالب بأمور معينة كرفع الإتاوات[2]، وكانت الوكالة تعمل تحت إشراف وزير الداخلية، وأعوانها موظفون يتقاضون أجور ثابتة[3].

كما كان عملها في بداية عهدها، بالتنسيق مباشرة مع الحكومة الجزائرية وتتولى بنفسها عملية شراء الحبوب وتصديرها إلى فرنسا، لكن الوضع تغير في نهاية القرن 18م، وأصبحت الوكالة تتعامل مع التجار اليهود باعتبارهم ممثلين للحكومة الجزائرية[4].

وعلى الرغم من أن الوكالة لم تستطع استرجاع امتياز صيد المرجان والذي أصبح اصطياده ملك لجميع التجار والشركات الفرنسية، إلا أنها تمكنت سنة 1794، من تصدير ما

---

* أنشأت بتاريخ 1741/02/22 وكانت ناجحة إلى غاية اندلاع الثورة الفرنسية، وتوقفت بعد ذلك عن نشاطها بناء على القرار الذي أصدرته لجنة الخلاص العامة (c.s.p) في 1794/02/07. فوزي سعدالله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ج1، ط2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص282.

[1] – يحي بوعزيز، علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص107.

[2] – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 211-212.

[3] – جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية ...، المرجع السابق، ص 239.

[4] – أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800-1830، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص123.

قيمته 300 ألف قنطار من القمح و 40 ألف قنطار من الشعير والفول والحمص، و 25 ألف قنطار من الصوف و280 ألف من الشموع و 80 ألف من الجلود[1].

وبدأ حال الوكالة يتدهور بعدما عجزت عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بشراء السلع التي تحتكرها في الشرق الجزائري من المنتجين المحليين[2]، بالإضافة إلى العجز المالي وقلة وسائل النقل فقد واجهت الوكالة العديد من المشاكل الداخلية والخارجية التي ساهمت في إضعافها ومن بينها الخطر الذي كان يمثله الإنجليز والإسبان باحتجاز السفن المتوجهة إلى الموانئ الفرنسية في ظل الحصار المفروض على فرنسا[3].

ناهيك عن التهديدات التي كانت تتعرض لها الوكالة بشكل يومي من طرف السكان وعجز السلطة المحلية على حمايتها، خاصة بعد تولي مصطفى الوزناجي لبايلك الشرق سنة 1795م والذي بدأ يسيئ للتجار الفرنسيين، الأمر الذي أدى بالوكالة إلى سحب عمالها من ميناء القل سنة 1795[4].

كما أن استغلال شركة بكري وبوشناق لحالة الضعف التي تمر بها الوكالة وقامت بالسيطرة على الأسواق التي تحتكرها هذه الأخيرة [5].

والملاحظ أن فرنسا من خلال هذه الوكالة، كانت تهدف في تعاملاتها مع الجزائر إلى الحصول على أكبر فائدة ممكنة،عن طريق المواد الأولية وبيع مصنوعاتها، وكانت تنظر إلى مسألة الاحتكار كوسيلة لتسوية علاقاتها مع الجزائر[6]، كما مثلت الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798 بداية النهاية لتواجد الوكالة بالجزائر، ونتيجة للقطيعة السياسية التي حدثت تم غلق

---

(1) – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 217-219.

(2) – جمال قنان، العلاقات الفرنسية...، المرجع السابق، ص239.

(3) – العربي الزبيري، "تأسيس شركة بكري وبوجناح ودورها في عهد الدايين حسن ومصطفى باشا"، مجلة الأصالة، عدد 24، 1975، ص119.

(4) – صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 190-191.

(5) – محمد زروال، المرجع السابق، ص28.

(6) – ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري في الفترة لعثمانية 1800-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص81.

مؤسسات الوكالة والتي هدمت بعض بناياتها، في ديسمبر من نفس السنة، لكن الإلغاء النهائي لها كان بعد إصدار نابليون لقرار يقضي بإلغائها نهائيا، وكان ذلك في 17 جانفي 1801[1].

المبحث الثالث: شركة بكري وبوشناق

عرف النشاط التجاري لليهود في الجزائر ازدهارا واسعا خاصة بعد هجرة العديد من العائلات اليهودية من مدينة ليفورن منذ نهاية الربع الأول من القرن 18 قادمة إلى الجزائر، وفي مقدمة هذه الأسر نجد أسرة بكري وبوشناق[2].

أولا- أسرة بوشناق:

هاجرت هذه الأسرة من مدينة ليفورن و استقرت بالجزائر سنة 1723، تحسنت أوضاعها بعد بروز ابنها "نفطالي بوشناق"، والذي كانت تربطه علاقة وطيدة مع "مصطفى الوزناجي"، والذي كان له دور كبير في إعلاء شأن نفطالي لما يصبح باي على قسنطينة، كما عين نفطالي مستشاراً "للداي حسن" وترأس الطائفة اليهودية بين 1800 و 1805[3].

ثانيا- أسرة بكري:

استقرت هذه الأسرة بالجزائر سنة 1774م قادمة هي أيضا من ليفورن، وكانت تتكون من الأب " ميشال بكري كوهين" المعروف بإسم "ابن زاهوت" مارس التجارة في دكان صغير للخردوات بالقرب من باب عزون، وكان له العديد من الأبناء هم مردوخي، سليمان، إبراهام، يوسف ويعقوب، هذان الأخيران هما الأكثر نشاطا داخل البلاد الجزائرية وخارجها[4]، وهناك بعض المصادر التي لا تذكر الابن ابراهام وتكتفي بذكر الأربعة الآخرين، وهذا ما ذكره حمدان خوجة في كتابه المرآة[5]، كما يمكننا الإشارة إلى أن لعلاقة المصاهرة التي حدثت بين هاتين الأسرتين دور كبير في إنشاء تحالف تجاري بينهما[6].

---

(1) – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية ...، المرجع السابق، ص ص 225-228.

(2) – أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص120.

(3) – أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص ص 14-15.

(4) – نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع الجزائر1700-1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 218-214.

(5) – حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص139.

(6) – فوزي سعدالله، المرجع السابق، ص278.

ثالثا- تأسيس الشركة ودورها التجاري:

اختلفت المصادر حول تاريخ التأسيس فيذكر "فوزي سعد الله" بأن "موريس ايزبيث" يحدد سنة 1782، تاريخ التأسيس[1]، ويرجح "العربي الزبيري" تاريخ التأسيس في سنة 1793، مدعما رأيه فيما أورده السيدان "روزي" "وكارت" من أن الحكومة الفرنسية في هذه السنة تلقت قرضا قدره 5 ملايين فرنك وقد تم بواسطة شركة بكري وبوشناق[2].

كما نلاحظ أن الشركة في بدايتها لعبت دور الوسيط بين الأهالي والشركة الملكية الإفريقية ثم تطور دورها، وأصبحت تحتكر شراء المحاصيل من الأهالي مستغلة في ذلك منصب نفطالي كمستشار للداي وكرئيس للطائفة اليهودية، إضافة إلى قربه من الوزناجي، هذه العوامل ساهمت في تقوية الشركة داخليا، إضافة إلى استغلال الأوضاع المتدهورة في فرنسا وإفلاس الشركة الملكية الإفريقية وضعف الوكالة التي حلت مكانها[3]، بالإضافة إلى استغلالها للمنصب الذي يعتليه "ميشال كوهين* بكري"، كأحد المقربيين من الداي حسن وهذا ما أكده "كاثكارت" أسير الداي في تأليفه بالقول: ((على الساعة السابعة صباحا أخذت مقترحات "دونالدصون" إلى الداي وفي رفقتي سولان وبكري[4]))، هذا ما جعل الحكومة الفرنسية ترخص لهذه الشركة بإقامة وكالة لها، في باريس وكان "سمون أبوقايه" ممثلا للشركة[5].

تمكنت الشركة من بسط نفوذها التجاري في مختلف الموانئ الأوربية وسيطرت على ثلثي التجارة الخارجية، ففي سنة 1793، استطاعت أن تصدر حوالي 100 سفينة من ميناء وهران قدرت حمولتها بحوالي 75 ألف قنطار من القمح و60 ألف قنطار من الشعير[6]، وفي سنة 1794 تمكنت الشركة من الحصول على جميع الاحتكارات نظرا للأسباب التي سبق

---

(1) – فوزي سعدالله، المرجع السابق، ص 263.

(2) – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص263.

(3) – صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 191-192.

* كوهين من أكثر الألقاب شيوعا لدى اليهود أصلها "الكاهن" وقد حمل هذا اللقب في البداية أبناء هارون عليه السلام، ولما شاع الاسم أصباح يضاف إليه اسم ثاني مثل كوهين بكري. نجوى طوبال، المرجع السابق، ص105.

(4) – جيمس ليندر كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص175.

(5) – وليم سبنسر، المرجع السابق، ص181.

(6) – ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص77.

ذكرها، وفي سنة 1795 أبرمت الشركة اتفاقا مع الحكومة الفرنسية يقضي بتزويدها ب 200 ألف حمولة من الحبوب النصف الأول بسعر 100 فرنك للحمولة الواحدة والنصف الثاني بـ 120 فرنك للحمولة، مما يدل على أن الشركة كانت تربح 4 أضعاف ما تشتريه بدليل أن الوكالة الإفريقية كانت تشتري نفس القمح ب 30 فرنك للحمولة[1].

وفي سنة 1796 أصبح للشركة في ميناء مرسيليا أكثر من 40 ألف قنطار من الحبوب رفض "يعقوب" بكري تسليمها للحكومة الفرنسية لعدم قدرتها على دفع مستحقاتها، فحاولت بريطانيا استغلال الموقف وتحويلها إلى جبل طارق، لكن نظرا لرفض الحكومة الفرنسية لذلك سلمت هذه الحبوب لفرنسا[2]، وعلى الرغم من القطيعة السياسية، بين الجزائر وفرنسا سنة 1798، إلا أن الشركة استمرت في تزويد فرنسا بالحبوب وتموين جيش الحملة على مصر هذا ما أدى إلى ارتفاع ديون الشركة على فرنسا إلى ما يقارب 15 مليون فرنك[3]، وفي سنة 1805 شهدت الجزائر مجاعة حادة، وعوض أن تقوم هذه الشركة بالوقوف إلى جانب السكان واصلت عملية تصدير الحبوب هذا ما أدى إلى غضبهم وراح ضحيتها نفطالي الذي قتلته أحد أفراد الإنكشارية[4].

ونلاحظ أن في هذه الفترة فقدت الأسواق الداخلية القمح الضروري للغذاء مما جعل الداي يأمر بالذهاب إلى موانئ البحر الأسود لشراء القمح[5]، وبفعل معاملات اليهود تم تخريب تخريب بعض المحلات التابعة لهم ونهب ممتلكاتها وقتل حوالي مائتي شخص[6].

وعلى الرغم من حالة الاضطهاد التي عاشها اليهود إلا أنهم استطاعوا في عهد "الداي أحمد خوجة" أن يستعيدوا نشاط شركتهم، وذلك بتقرب "دفيد بن يوسف بكري" من الداي هذا ما أدى إلى إبقاء سيطرة الشركة على عمليات التصدير[7].

---

(1) – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص ص 267-268.

(2) – يحي بوعزيز، علاقات الجزائر....، المرجع السابق، ص ص 109-110.

(3) – صالح عباد، المرجع السابق، ص191.

(4) – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص272.

(5) – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص122.

(6) – أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف، تقديم وتعليق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص88.

(7) – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص282.

وفي الفترة التي انتقلت فيها الامتيازات لصالح بريطانيا سنة 1807 أجبرت فرنسا على شراء الحبوب من الشركة اليهودية، وظلت هذه الأخيرة تستحوذ على عمليات التصدير من 1807 إلى غاية 1817م، وبعد إصدار الداي حسين* بيان في سنة 1826 يلغي فيه احتكار صيد المرجان والتجارة تمكنت الشركة من تدعيم مراكزها في شرق الأيالة، لكن الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية عمل على الحد من نشاط الشركة[1].

* الداي حسين هو أخر دايات الجزائر ولد عام 1773، تلقى تكوين خاص في العمل العسكري، عمل كجندي في الحامية العثمانية، إهتم بتنظيم الإدارة وإصلاح الجيش خاصة الأسطول البحري، كما عرفت الحياة الاقتصادية والاجتماعية تحسنا ملحوظا في فترة حكمه، توفي سنة 1838. أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص21.

[1] – فوي سعد الله، المرجع السابق، ص315.

الفصل الثاني

مسألة الديون بين الإرهاصات والتطورات

المبحث الأول: إرهاصاتها.

المبحث الثاني : تسييس مسألة الديون.

المبحث الثالث: تطورات مسألة الديون ما بين سنة 1793-1830م.

المبحث الأول: إرهاصاتها

تعود أصول هذه المسألة إلى مرحلة قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م وما نتج عنها من صراع بين فرنسا الجمهورية والأنظمة الأوروبية الملكية التي سعت جاهدة للتضييق على النظام الجديد، خوفا من انتشار أفكاره في المنطقة كلها [1].

هذا ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفرنسا في ظل الحصار الأوروبي المفروض على سواحلها، وحالت المجاعة التي أصبحت تهدد الشعب الفرنسي، فاضطرت فرنسا للبحث عن مصدر تموين لمواجهة تلك المشاكل وكانت معالجة هذه الوضعية تمثل مسألة حياة أو موت بالنسبة للثورة الفرنسية[2]، الأمر جعل المجلس الوطني الفرنسي يخصص مبالغ لشراء الحبوب من الجزائر سنة 1792م وكلف القنصل العام في الجزائر "فالبير" بشراء أكبر كمية ممكنة من القمح، كما قامت فرنسا في أكثر من مرة الاقتراض من الجزائر لتأمين شراء الحبوب[3].

ونظرا لهذه الظروف الصعبة التي كانت تمر بها فرنسا، تبنت الجزائر موقفا داعما للحكومة الفرنسية، مقدمة لها المساعدات المالية والاقتصادية وتجلى هذا الموقف في الرسالة التي بعثها الداي حسن إلى محافظ العلاقات الخارجية الفرنسي، عارضا فيها عليهم مساعدات قائلا: ((.. المواد الغذائية والخيول الجيدة والحبوب ومواد استهلاكية من جميع الأصناف لأننا نحس أنكم في حربكم العامة ضد هذا العدد الكبير من الدول الأوروبية من المستحيل ألا تجابهكم صعوبات في التزود بالمواد الغذائية))[4].

ونظرا للدور التقليدي الذي كانت تلعبه الجزائر، فيما يخص تموين المناطق الجنوبية لفرنسا بالحبوب، وفي ظل اشتداد الأزمة على فرنسا، قامت لجنة الإنقاذ الوطني في فرنسا بإيفاد مبعوثها "دوتشي" إلى الجزائر للحصول على كمية أخرى من القمح، وقد وجد هذا الأخير

---

[1] - كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، معهد العلوم الإجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي مصطفى سطمبولي، معسكر، 2008/2007، ص 115.

[2] - عفرون محرز، مذكرات ماوراء القبور، ترجمة الحاج مسعود مسعود، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص168.

[3] - يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ ...، المرجع السابق، ص120.

[4] - مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج2، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص127.

كل التسهيلات لشراء الحبوب والمواد الغذائية ومن بين هذه التسهيلات، منحه 50 ألف قرش إسباني لتسديد ثمن المشتريات، وإعطاء الفرنسيين جوازين لتأمين نقل هذه الحبوب[1].

كما طلبت فرنسا من الجزائر، مرة أخرى إقراضها مبلغ خمسة ملايين فرنك، لكن الداي إعتذر على هذا الطلب كون قدرة الخزينة لا تسمح بذلك، ولأنه في نفس الوقت قد أعطى تعليمات إلى الخزناجي بأن يضع في يد المبعوث "هيركولي" مبلغ مئتي ألف قرش إسباني[2].

كما يمكننا الإشارة إلى أن الداي حسن ونزولا عند رغبة الفرنسيين قام بالضغط على التجار اليهود لكي يقوموا بإرسال صادراتهم من الحبوب إلى الموانئ الفرنسية وقدم لهم أموالا استخرجها من الخزينة للقيام بهاته العملية، وفي ظل هذه التسهيلات والمساعدات المختلفة التي قدمتها الجزائر لفرنسا، ستولد مسألة شائكة، والتي سوف تثقل كاهل العلاقات بين البلدين فيما بعد وتؤثر على الأحداث[3]، كل هذه الظروف مثلت بالنسبة لليهوديين بكري وبوشناق عوامل لازدهار شركتهما، بسبب ارتفاع أسعار الحبوب في فرنسا، والتنافس الحاد بين التجار الأوروبيين على القمح الجزائري، ففي سنة 1794 تلقى وكيل الشركة الفرنسية في عنابة أمرا بشراء الحبوب مهما كان ثمنها وبكل وسيلة[4]، وعلى الرغم من منح الجزائر لتراخيص تصدير القمح للتجار الفرنسيين إلا أنهم كانوا يجدون صعوبة كبيرة في إيصالها وبالتالي ظهور شركة بكري وبوشناق مثل إستجابة لمصالح الأطراف الثلاثة، اليهوديان، الجزائر، فرنسا خاصة هذه الأخيرة والتي سيتم تزويدها بكميات القمح والتي هي بحاجة إليها وبصفة مضمونة كون العلم الجزائري يضمن حمايتها، بما أن الجزائر دولة محايدة في الصراع القائم في أوربا.

كما شكل إنتقال "يعقوب بكري" إلى مرسيليا سنة 1795، قفزة نوعية للشركة وحققت أرباحا طائلة إلى غاية القطيعة السياسية مع فرنسا سنة 1798، حيث استقبل يعقوب بكري في ميناء مرسيليا 33 سفينة شحن سنة 1795 و 34 سفينة سنة 1796، لكن هذا العدد انخفض إلى 11 سفينة سنة 1797 و5 سفن سنة 1798 ويعود هذا الإنخفاض إلى شدة الحصار من جهة وفتور العلاقة بين البلدين من جهة أخرى، إضافة إلى أن السفن المشحونة بالقمح

---

[1] - جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 221-223.

[2] - مولود قاسم نابت بلقاسم، المرجع السابق، ص138.

[3] - جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص ص 225-226.

[4] - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية...،المرجع السابق، ص ص 267-268.

الجزائري لا تمر كلها إلى ميناء مرسيليا فبعضها يمر عبر الموانئ الإيطالية والإسبانية هروبا من الحصار[1].

كما لم تكن شركة بكري وبوشناق الوحيدة التي يصل من خلالها القمح الجزائري إلى فرنسا فكانت هناك قنوات أخرى، فحسب حمدان خوجة فكميات القمح التي خرجت من الجزائر سنة 1795، وبالضبط من ميناء عنابة 96 سفينة ومن ميناء وهران 240 ألف صاع[2]، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن فرنسا تزودت من الجزائر بكميات هائلة فحققت الشركة أرباحا خيالية نظرا لأن الصاع الواحد كانت تشتريه ب 3 فرنكات أو 4 فرنكات ونصف ويصل سعرها في فرنسا إلى حوالي 50 فرنك، وبالتالي أكثر من عشرة أضعاف السعر المشترى به، ورغم وجود هذه الشركة على الأراضي الفرنسية وما مثلته من إزعاج للتجار الفرنسيين الذين لا يحبون منافسة الأجانب لتجارتهم، لكن بموجب ما أفرزته الثورة الفرنسية من إلغاء الإحتكار، فقد مثلت الشركة اليهودية بالنسبة لفرنسا ثغرة في جدار الحصار البحري المفروض عليها[3].

[1] - جمال قنان، العلاقات الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص 275-276.

[2] - حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 122.

[3] - جمال قنان، العلاقات الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص 279-280.

المبحث الثاني: تسييس مسألة الديون

شكل الدور الذي مارسه كل من القنصل "ديبوتانفيل" و "جون بون سانت أندري" عاملا مهما في تسييس المعاملات التجارية لليهود من خلال قيامهم بحملات تنديد واسعة لدى المسؤولين الفرنسيين وحثهم على ضرورة معالجة الدين وفق طرق سياسية واعتباره رهن وورقة ضغط على التاجرين "بكري" و"بوشناق" ومن ورائهما الحكومة الجزائرية نظرا للنفوذ الذي كان يتمتع به هذين الأخيريين لدى السلطة الحاكمة في الجزائر[1].

فنجد أن القنصل "سانت أندري" من أبرز الشخصيات الفرنسية التي ألحت على تسييس مسألة الديون حيث عمل كل ما في وسعه لتشويه صورة اليهود، وتعطيل مصالحهم التجارية في فرنسا، ولو بمعلومات خاطئة بحجة أن التاجرين تربطهم علاقة تجارية مع إنجلترا في جبل طارق ومن بين ما صرح به القنصل هو أن الجزائر تريد منح الامتيازات الفرنسية لصالح الإنجليز وأن اليهود هم وراء هذه الفكرة الأمر الذي جعل "الداي حسن" يراسل السلطات الفرنسية لتكذيب هذه الإدعاءات مؤكدا على استمرار الجزائر في تموين فرنسا بكل ما تحتاجه، وفي مقابل ذلك طالب الداي تحسين معاملة اليهود هناك إضافة إلى تسديد مستحقات الديون، ويذكر "جمال قنان" أن هذا التصريح أول إشارة لما يعرف بمسألة الديون[2].

وعلى الرغم من استمرار الشركة اليهودية في تزويد فرنسا بالقمح سنتي 1796-1797 ومطالبة ممثلها في باريس بدفع المستحقات المالية إلا أن "سانت أندري" أشار إلى حكومة بلاده بعدم دفع الثمن[3]، الأمر الذي جعل وزير العلاقات الخارجية "دولاكروا" يراسل وزير المالية "راميل" ويطلب فيها بتأجيل تسديد المستحقات للتاجرين وذلك للضغط عليهما من أجل التخلي على تزويد الحامية الإنجليزية في جبل طارق[4].

كما حاول "سانت أندري" خلال استقباله من طرف الداي في أكتوبر 1797 أن يجزء الدين، فالجزء الأول يمثل دين الخزينة الجزائرية على التاجرين والجزء الثاني دين التاجرين على فرنسا، مصرحا أن هاته الأخيرة على استعداد لتسديد الدين الأول ويبقى الثاني كرهينة حتى

---

[1] - جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 226.

[2] - جمال قنان، العلاقات الفرنسية ...، المرجع السابق، ص ص 281-282.

[3] - وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 181.

[4] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 124.

تتضح نوايا اليهوديين اتجاه فرنسا، لكن الداي عارض هذه الفكرة وأكد له بأنه لو أبلغ بتصرفاتهما لوضع حدا لذلك، كما أكد على ضرورة تسوية مستحقات التاجرين ويضمن من جهته استمرار نشاط الفرنسيين في الجزائر، ويضع حدا لتدخلات اليهود في شؤون فرنسا كما نلاحظ بأن الداي في هذه الفترة قد قرر إبعاد القنصل "سانت أندري" لما كان يشكله من خطر على مستقبل العلاقات بين البلدين وعائق لحل قضية الديون هذا ما عبر عنه في رسالة بعثها للسلطات الفرنسية في 22 أكتوبر 1797، لكن هذه الأخيرة دعمت موقف قنصلها، وتماشت مع أرائه من خلال عدم الرد على مراسلات الداي والتماطل في دفع مستحقات الديون، بل أكثر من ذلك أصدرت قرار يقضي بحجز ممتلكات الدول المغاربية والرعايا العثمانيين في كامل الأراضي الخاضعة لها[1].

كما يمكننا الإشارة في هذا الصدد إلى الدور الذي لعبه "تاليران*" بصفته وزيرا للخارجية في إقناع حكومته بالأهمية الإستراتجية والبعيدة المدى لهذه التعاملات التجارية مع الإيالة، كونها حسب وجهة نظره تتجاوز طبيعتها المالية، ومع مرور الوقت يكون بإمكان فرنسا التحكم في توجيه هذه الديون نحو التأزم، واختلاق جميع الذرائع الممكنة وكل هذا حسبه يبقى رهن المناورة السياسية والدبلوماسية لفرنسا[2].

كما أثار القنصل "تانفيل" في العديد من المرات من خلال الرسائل التي وجهها إلى حكومة بلاده بدفع تسبيقات للتاجرين لطمأنتهما، منبها في نفس الوقت إلى ضرورة عدم تصفية ديونهما كاملة ليبقيا دائما في وضعية رهينة ليسهل الضغط عليهما[3].

---

[1] - جمال قنان، العلاقات الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص 283-284.

* وزير خارجية فرنسا من 1797 إلى 1807، وقف ضد نابليون منذ1808 بعدها عاد إلى منصبه سنة 1814 قبل أن يعين سفيرا بلندن من سنة 1830إلى 1835م. فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص282.

[2] - عفرون محرز، المرجع السابق، ص 170.

[3] - جمال قنان، العلاقات الفرنسية...، المرجع السابق، ص119.

وبمجرد أن اعتلى "مصطفى باشا" منصب الداي خلفا للداي حسن بعث في جوان 1798م، رسالة إلى الدريكتوار* يطالب فيها بتسديد الديون التي على فرنسا لصالح بكري وبوشناق[1].

لكن هذان الأخيرين استطاعا أن يقنعا الداي بعدم قدرتهما على تسديد الديون التي عليهما لصالح الخزينة إلا بعد استلامهما لمستحقاتهم المالية من فرنسا ومن هنا تم ربط المسألتين معا في مساعي الداي لدى الحكومة الفرنسية وأصبح للمسألة بعد دولي كون القضية أصبحت بين دولة ودولة[2].

كما كان في كل مرة يطلب فيها الداي من الحكومة الفرنسية دفع المستحقات المالية التي عليها، كانت تتعطل بحجة قيام الشركة بتعاملات تجارية مع أعداءهم الإنجليز[3].

وبعد الاستعداد الذي أبدته فرنسا في تسديد الدين أثناء مفاوضات إعادة اقرار السلام سنة 1800م لكن سرعان ما تغير موقفها، بعد عودة العلاقات حيث استأنفت فرنسا عملية التسديد لكن في شكل أقساط تماشيا مع النصيحة التي قدمها "تانفيل" لحكومة بلاده بعد تسوية الديون بشكل نهائي والإحتفاظ بجزء منها، للضغط على التاجرين لخدمة المصالح الفرنسية في الجزائر[4].

* الدريكتوار هو المجلس الأعلى للثورة الفرنسية، كان يتكون من خمسة أعضاء يعينون الحكومة وقادة الجيش. مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص138.

[1] - نفسه، ص158.

[2]- Charles andrè julien, histoire de L' Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871), éditions casbah, 2005, p21.

[3] - شوقي عطاء الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ليبيا.تونس.الجزائر. المغرب، مكتبة الأنجلوا المصرية، مصر، 1977، ص255.

[4] - جمال قنان، العلاقات الفرنسية...، المرجع السابق، ص291.

المبحث الثالث: تطورات مسألة الديون ما بين سنة 1793-1830م

أولا- الديون بين المطالبة الجزائرية والمماطلة الفرنسية:

كانت مطالبات كل من الداي حسن والداي مصطفى ملحة على الجانب الفرنسي من أجل تسديد الديون التي أصبحت تتضاعف مع مرور الوقت، والتي أنهكت كاهل فرنسا بزيادة قيمة الدين، وأيضا الجزائر التي أصبحت تمونها بدون مقابل في ظل العجز المالي الذي تعاني منه فرنسا[1].

فلم تمر فترة طويلة على تصدير شحنة 1793 من الحبوب إلى فرنسا من طرف شركة بكري وبوشناق حتى طالب هذين الاخيريين بواسطة ممثلهما في باريس من الحكومة الفرنسية تسديد الديون التي عليها، لكن وزير الخارجية الفرنسي وقف ضد هذا الطلب كما عرفنا ذلك سابقا[2].

بينما كانت فرنسا مدينة للتاجرين اليهوديين كانا هما أيضا مدينين للدولة الجزائرية، وفي سنة 1795م، قدر دين فرنسا بمليونين من الفرنكات أما دين اليهوديين للجزائر فقد بلغ 300 ألف فرنك[3].

وبعد انتهاء بكري وبوشناق من عملية تزويد فرنسا بالحبوب سنة 1796م، طالبا بدفع الاثمان لكن الخزينة الفرنسية كانت خاوية، لذلك أعطي لهما بيان رسمي حدد فيه المبالغ المترتبة عن عملية التزويد وجعلها في ذمة الدولة الفرنسية[4].

والملاحظ أنه في ظل هذا التماطل الفرنسي في تسديد قيمة الدين، جعل الداي حسن يبعث برسالة إلى الحكومة الفرنسية في 18 ماي 1797، جاء فيها: ((لكي نثبت لكم كم نتمنى توطيد وترسيخ العلاقات القائمة، بين هذه الحكومة والشعب الفرنسي منذ قرن من الزمن فإننا مستعدين لتموينكم أثناء حربكم بالحيوانات والمواد الضرورية وكل ما تنتجه بلادنا، ونحاول أن نلبي طلبات الجمهورية ونطلب منكم فقط حسن المعاملة لرعايانا المقيمين عندكم وخاصة أسرة بكري وسمون أبوقاية، الذي سيتولى تسليمكم هذه الرسالة نحن نعتبر هذه المسألة معروفا

---

[1] - جمال قنان، معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص199.

[2] - فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص308.

[3] - أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص16.

[4] - العربي الزبيري، تأسيس شركة بكري...، المرجع السابق، ص120.

ونرجوا منكم أن تتفضلوا بالتسديد الفوري لديون "سمون أبوقاية" حتى يتمكن من مواصلة نشاطه))[1].

وبالرغم من هذه الرسالة الرسمية، فهذه القضية بقيت عالقة ورفضت الحكومة الفرنسية الاستجابة لهذا الطلب بحجة أن اليهود يزودون أعداءهم الإنجليز وبالإضافة إلى أنه في ظل التحضيرات الفرنسية للقيام بحملة على مصر، تلقى وزير الخارجية الفرنسي "تاليران" تعليمات باستقبال بوشناق وبقبول إلتزامات الديون العائدة على الشركة فقدم ممثل الشركة فاتورة قيمتها 2.297.415 فرنك مؤكدا على خدمات المؤسسة الغير مدفوعة منذ مدة، قبلت الحكومة الفرنسية هذا الالتزام لأنها كانت متخوفة من تعرض الحملة لأي هجوم في حوض البحر الأبيض المتوسط، واتفقوا على دفع مبلغ 170 ألف فرنك كل أسبوع لكن نظرا للقطيعة السياسية بين البلدين على إثر قيام الحملة على مصر سنة 1798، تم إلغاء الاتفاق بخصوص دفع الدين ولم تتم عملية التسديد[2].

كما قام "الداي مصطفى"* بعد توليه الحكم في الإيالة سنة 1798م بمطالبة الحكومة الفرنسية تسديد قيمة الدين من خلال الرسالة التي وجهها إليها والذي جاء فيها: ((مضى وقت طويل على تزويد اليهود لفرنسا بعمليات جد معتبرة من الحبوب في وقت كانت في أمس الحاجة إليه ووجدت أشخاصا كانت لهم الجرأة والشجاعة ما يكفي لتقديم تنازلات، في وقت حرج بالنسبة لفرنسا، حان الوقت لمجازاتهم لخدماتهم الجليلة، وهذه المجازاة تكون بإعطائهم مالهم عليكم لتموينكم وفي المقابل إيفاء ما عليهم لنا من ديون))[3].

أما فيما يخص المعاهدات المتعلقة بالديون فحسب "مولود قاسم" أن فرنسا إعترفت على الأقل ثلاث مرات وبطريقة رسمية وفقا لمعاهدات مبرمة بالديون الجزائرية عليها وهذه المعاهدات كالتالي:

---

[1] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص124.

[2] - وليم سبنسر، المرجع السابق، ص182.

* الداي مصطفى عين بايا على التيطري من 1774-1792 تم عزله بعد حكم دام قرابة 20 سنة، تدخل بوشناق وبكري لدى الداي بابا حسن فعينه على رأس بايلك قسنطينة 1795-1798 ثم أصبح دايا للجزائر بين 1798-1805 كان يحترف صناعة البارود ومن أهم أعماله تجديده لجسر القنطرة سنة 1795م في قسنطينة، محمد صالح بن العنتري، تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص67.

[3] - جمال قنان، العلاقات الفرنسية... المرجع السابق، ص 286.

أ- إتفاقية 28 فيفري 1796 بين الداي حسن والمجلس التنفيذي الأعلى للجمهورية الفرنسية.

ب- معاهدة 29 ديسمبر 1801بين الداي مصطفى ونابليون بونابرت

ت- معاهدة 28 أكتوبر 1819 بين الداي حسين ولويس الثامن عشر وعنوان هذه المعاهدة في جميع فهارس المعاهدات الدولية هو (الديون الجزائرية)) فالواضح من كل هذا أن الداي له الحق في المطالبة بحقوق الدولة التي يرأسها[1].

ومن كل هذا يمكننا القول بأنه لا يوجد تفسير آخر للتماطل والإمتناع عن الوفاء بتعهد مبرم بصفة رسمية، ماعدا تفسير واحد وهو النية لعدم التحرك ولدفع العلاقات بين البلدين نحو التأزم.

ثانيا- اللجنة المالية:

بعد استقرار الأوضاع في الجزائر وفرنسا وعودة ملكية "آل بوربون" للحكم في هاته الأخيرة قام "الداي حسين" بإثارة قضية الديون من جديد مطالبا الحكومة الفرنسية بتسديد ما عليها من مستحقات مالية[2].

هذا ما أدى بهذه الأخيرة إلى تشكيل لجنة رباعية مالية متكونة من المستشاريين "هلي دواسيل" و"موني" و "دودوسير" و"مالاريك" من أجل التدقيق في قيمة الدين وكلف الداي من جهته "نيكولا بليفيل" ممثل الشركة "وراية المكاجم" أحد ضباطه ليمثلاه في اللجنة وقدم لهما المبلغ الذي يتفاوضون عليه أمام اللجنة والمقدر ب 16.431.350 فرنك[3].

قامت هذه اللجنة بإعداد تقرير نهائي لها في أواخر فيفري1819م والمتضمن :

1-تحديد مكونات الدين التي تتمثل في قيمة الشحنات التي زودت بها فرنسا منذ سنة 1794م

2-قيمة السفن التي استولت عليها البحرية الفرنسية أو القراصنة الفرنسسين خلال السنوات الصعبة التي مرت بها فرنسا، والفوائد المترتبة على هذا الدين لما يزيد عن 20 سنة.

---

[1] - مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص208.

[2] - محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا.تونس.الجزائر. المغرب.موريطانيا)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص167.

[3] - يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص128.

3-عدم رفض مطالب التاجرين بحكم المعاهدات المبرمة بين البلدين خاصة معاهدة 27 ديسمبر 1801، والتي يلزم فيها البند 13 فرنسا بتسديد ديونها.

كما قامت اللجنة بتحديد قيمة الدين بطريقة جزافية وقدرته ب9.750.000 فرنك وانقصت من هذا المبلغ مليونيين ونصف قيمة المستحقات التي استلمها التاجران وبالتالي المبلغ المتبقي في ذمة الحكومة الفرنسية هو حوالي سبعة ملايين فرنك[1].

وبعد التدقيق في قيمة الدين بين أعضاء اللجنة أغلقت هذه الأخيرة الحساب على سند قدره سبعة ملايين كحد أدنى لهذه الديون[2]، وهو أقل من نصف المبلغ الذي حدده الداي ومع ذلك وافق ممثلي الداي عليه وتم التوقيع على هذا الاتفاق أواخر شهر أكتوبر 1819، على أن تدفع قيمة الدين على 12 قسطا بين كل قسط و أخر خمسة أيام ابتداء من شهر مارس 1820[3].

تم نقل نص الاتفاق إلى الداي في 23 ديسمبر 1819، عن طريق يعقوب بكري والقنصل دوفال ليوقع عليه[4]، والذي أعلن عن رضاه رسميا في 12 أفريل 1820 بهذا الاتفاق[5].

قامت الحكومة الفرنسية بعرض مشروع القانون على البرلمان في جويلية 1820 وتطرق النواب في مناقشاتهم بخصوص التسوية المالية والتي إمتزجت فيها مصالح الداي ومصالح الشركة وكذا التجار الفرنسيين ونظرا لكون الحكومة الفرنسية تتوفر على الأغلبية، صادق البرلمان على مشروعها، وبالتالي لم يصبح هناك أي عائق لتطبيق الاتفاق[6].

كما يمكننا الإشارة إلى أن هذا الاتفاق ينص في المادة الرابعة منه إلى الاحتفاظ بالمبالغ التي حولها اعتراضات حتى يحصل التاجرين على حق رفع اليد من المحاكم أو حصول اتفاق بين التاجرين والمدينين لهما[7].

---

[1] - جمال قنان، العلاقات الفرنسية....، المرجع السابق، ص ص 307-308.

[2] - أرجمنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبدالجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970، ص33.

[3] - يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 128.

[4] - فوزي سعدالله، المرجع السابق، ص312.

[5] - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص19.

[6] - شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الإحتلال(1827-1871)، ترجمة جمال فاطمي وآخرون، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص50.

[7] - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص308.

وهكذا فتحت فرنسا الباب أمام دائنين مصطنعين بلغت ديونهم في تلك الفترة حوالي خمسة ملايين فرنك[1].

كما أصدرت الخزينة الفرنسية في 24 جويلية 1820، قرار بدفع قيمة الدين المتفق عليه وعملا بنص المادة السابقة الذكر، قامت الخزينة بحجز ما قيمته مليونين ونصف ودفع أربعة ملايين ونصف إلى وكيل شركة بكري وبوشناق هذين الأخيرين بعد استلامهما، لهذا المبلغ، فر ميشال بوشناق إلى ليفورن، واستقر "نتان بكري" بفرنسا وحمل جنسيتها، كما كلف القنصل دوفال من طرف حكومة بلاده بإبلاغ الداي بأن الديون الفرنسية قد تم تسويتها حسب الاتفاق المبرم في 28 أكتوبر 1819[2].

وبعد علم الداي بهذا الخبر إتهم القنصل دوفال بالتواطؤ مع التاجريين، وبناء على هذا طلب الداي من الحكومة الفرنسية سحب قنصلها وإعادة اليهوديين إلى الجزائر لأنهما ليسوا إلا وسيطين بين الدولتين[3]، وعلى إثر ذلك قام الداي بتوجيه إرسالية أخرى إلى الوزير المكلف بالشؤون الخارجية يوم 29 أكتوبر 1826، يطلعه فيها على حيل وأكاذيب القنصل ويطلب منه استبداله أو يقوم هو بإبعاده[4]، كما طالب بأن يدفع إليه شخصيا الدين الذي على يعقوب بكري بكري لصالح الحكومة الفرنسية ويتولى هو وليس المحاكم الفرنسية تسديد الديون التي على بكري للدائنين لكن دون جدوى[5].

---

[1] - جون ب وولف، الجزائر وأوربا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو قاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص448.

[2] - عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة محمد علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1989، ص ص 627-628.

[3] - مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص272.

[4] - محمود باشا، الاستيلاء على إيالة الجزائر أو (ذريعة المروحية)، ترجمة عزيز نعمان، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 18-19.

[5] - إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكية للنشر والتوزيع، السعودية، 1997، ص 256.

الفصل الثالث

انعكاسات مسألة الديون على العلاقات الفرنسية الجزائرية

المبحث الأول: حادثة المروحة

المبحث الثاني: الحصار البحري (1827-1830).

المبحث الثالث: الحملة الفرنسية على الجزائر 1830.

المبحث الأول: حادثة المروحة

أولا- الظروف المحيطة بالحادثة:

شهدت الفترة التي سبقت حادثة المروحة توترا كبيرا في العلاقات الفرنسية الجزائرية ساهمت في تأجيجها العديد من الحوادث التي كانت مؤشرا لوقوع الحادثة ومن بينها نجد:

- قيام القنصل "دوفال" بتعيين ابن أخيه "ألكسندرا دوفال" كنائب قنصل في عنابة وقيام هذا الأخير بتسليح المنشآت الفرنسية في القالة وعنابة[1].
- استيلاء البحرية الجزائرية على سفينتين تابعتين للفاتيكان وتدخل فرنسا في هذه القضية كونها حامية لهذا العلم[2].
- مطالبة الداي للحكومة الفرنسية بتصفية مسألة الديون من خلال الرسالة التي بعثها إلى وزير الخارجية "دودماس" في 26 أوت 1826، والتي لم يتلق عليها أي جواب بل وصلت سفينة حربية بقيادة فلوري كتهديد للداي إزاء تصرفاته ضد فرنسا والفاتيكان، ومراسلة الداي مرة ثانية في أكتوبر 1826، والتي عبر فيها عن موقفه من "دوفال" لكن على إثر ذلك قررت الحكومة الفرنسية في نوفمبر 1826، أن تبدأ بتطبيق الحصار على الجزائر لكن هذا القرار لم يطبق لأنه غير مبرر ولا بد من البحث على مبرر آخر ومحاولة دفع الداي إلى ارتكاب أمور مخالفة للأعراف الدولية وتولى هذه المهمة وزير الخارجية "دود ماس" و"دوفال" [3].
- التقرير الذي قدمه دود ماس إلى الملك "شارل العاشر" في 11 أفريل 1827 والذي يقترح فيه إرسال أسطول بحري للحصول على تعويضات للأخطاء التي ارتكبها الداي ضد الأسطول[4].

---

[1] – شوقي عطاء الله الجمل، المرجع السابق، ص 256.

[2] – أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص154.

[3] – عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، ترجمة لحسن زغدار، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص ص50-51.

[4] – يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ ...، المرجع السابق، ص 122.

- وحسب المؤرخ الفرنسي "هنري قاروا" نقلا عن توفيق المدني فإن الملك الفرنسي أمر القنصل دوفال بأن يغتنم فرصة غياب الأسطول الجزائري في نافرين وخلق حادثة يبرر بها احتلال الجزائر[1].

ثانيا- مجريات الحادثة:

العديد من المصادر التاريخية ومنها الفرنسية تتفق على أن تاريخ حدوث الواقعة كان في أواخر شهر أفريل 1827، إلا "سيمون بيفايفر" الذي ينفرد لوحده بذكر تاريخ اليوم الأول من عيد الفطر لسنة 1828[2]، وبالعودة إلى حيثيات الواقعة نجد بانه في ظل برودة العلاقة بين "الداي حسين" و"القنصل دوفال" جاءت مناسبة عيد الفطر في 29 أفريل 1827[3]، والتي منحت للقنصل فرصة ملاقاة الداي لأن هذا الأخير يقوم بإستقلال القناصل في هذه المناسبة وفق ما هو متعارف عليه[4].

وفي ظل تعدد الروايات بخصوص ما حدث بين الداي والقنصل الفرنسي نحاول أن نسلط الضوء على كل ما جاء في رواية الداي والقنصل باعتبارهما صانعي الحادثة وكذلك رواية كل من "حمدان خوجة" و"سيمون بفايفر" كمعاصرين لها.

فحسب رواية القنصل والتي جاء فيها: ((تنقلت رغم ذلك في الوقت المحدد إلى القصر ثم أدخلت للمقابلة، فسألني الداي هل اعلنت انجلترا الحرب على فرنسا ؟ أجبته بأنها إشاعة لها علاقة بالاضطرابات في البرتغال، والتي لا ترغب حكومة الملك التدخل فيها، فقال الداي هكذا إذا تمنح فرنسا للإنجليز كل ما ترغب وأنا لا شيء قلت يبدو لي سيدي أن حكومة جلالته منحتكم دائما كل ما في استطاعتها، فقال الداي لماذا لم يجب وزيركم على الرسالة التي كتبتها إليه؟ قلت كان لي الشرف أن آتيكم بالجواب فور وصوله، لماذا لم يجبني مباشرة هل أنا قروي، رجل من طين، حاف؟ أنتم السبب في عدم وصول أية إجابة من وزيركم، أنتم أوحيتم له بعدم الرد أنت

---

[1] – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر ، د.ت، ص77.

[2] – الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، مطبعة دار هومة، الجزائر، د.ت، ص79.

[3] – عمار حمداني، المرجع السابق، ص69.

[4] – أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 164.

شرير، خائن، وفاقد للإيمان ووقف من مكانه وضربني بمقبض مروحته ثلاث ضربات قوية على جسمي ثم طلب مني الانصراف))[1].

إن الملاحظ من خلال رواية القنصل هو أن الداي كان سلوكه عنيف وخارج عن الأعراف الدبلوماسية لكن الشيء الذي يجعلنا نتساءل لماذا غضب الداي بهذا الشكل لدرجة قيامه بالتلويح بالمروحية؟ هذا ما يجعلنا نستعرض رواية الداي نفسه والذي أكد فيما أورده إلى السلطان بقوله أنه تحدث إلى القنصل بكلام مهذب وبسلوك الصديق مع الصديق واستفسرت منه قائلا لماذا لم يتم الرد على رسائلي التي بعثت بها إلى حكومتك؟ فأجابني القنصل بتعنته وكبريائه، وبعبارات مهينة إن الملك وحكومة فرنسا لا يمكنها الرد على الرسائل التي تبعثها إليها، وتجرأ على إضافة كلمات مسيئة للدين الإسلامي وتمس جلالة السلطان، فلم أتمالك نفسي جراء هذه الإهانة التي تجاوزت الحد المعقول، واستجابة للشجاعة الفطرية للمسلمين ضربته مرتين أو ثلاث ضربات خفيفة بالمروحة التي كانت بيدي المتواضعة[2].

ومن خلال المقارنة بين الرسالتين يمكننا أن نلاحظ بأن القنصل تلفظ بعبارات جارحة جعلت الداي يضربه والذي لم يشر إليها في رسالته.

وحسب ما ذكره حمدان خوجة حول هذه الحادثة حيث قال: ((لقد جرت العادة أن يقوم قناصل الدول الأوربية المعتمدين لدى الجزائر بزيارة إكرام للداي بمناسبة اليوم الأول من البيرم (العيد) وكان القنصل الفرنسي والانجليزي يتنافسان الصدارة في هذه المناسبات... تم استقبال القنصل في عشية يوم العيد بحضور أعضاء الديوان وبعد إنتهاء الحفل سأل الداي القنصل لماذا لم تجبه حكومته على البرقيات العديدة والخاصة بمطالب بكري فكان جواب دوفال في منتهى الوقاحة، إذ أجابه كالآتي "إن حكومة بلادي لا تتنازل لإجـــابة رجل مثلكم" هذه الكلمات مست كرامة الداي إلى درجة أنه لم يتمالك نفسه من الغضب وضربه بالمروحة ضربة واحدة (هذه المروحة مصنوعة من سعف النخيل)، وأرجع حمدان خوجة إجابة القـــنصل بسبب جهله للغة التركية، حيث قال أنه لا يجيد التركية إلا كما أتكلم أن اللغـــة الفرنسية فلا يعرف معانيها ولا

[1] – عمار حمداني، المرجع السابق، ص70.

[2] – شال أندري جوليان، المرجع السابق، ص 54.

عبقريتها))[1]، لكن "سيمون بيفايفر" يذكر عكس ذلك ويقول بأن القنصل كان يجيد اللغة التركية نظرا لإقامته مدة طويلة في القسطنطينية، ويضيف حول هذه الحادثة قائلا: ((بأن الدي سأل القنصل عما إذا كان قد وصلته معلومات من حكومته بخصوص مطالبه لكن إجابة القنصل كانت بالنفي ثم أضاف له بأن حكومته تفضل أن ترسل أسطولها إلى الشواطئ الجزائرية وترفع أعلامها فوقها لتكون عبرة للداي))[2]، فلم يشعر الباشا بنفسه إلا أن لطم القنصل [3].

ويفهم من كل ما سبق ذكره أن فرنسا كانت تخفي نوايا سيئة تجاه الجزائر، خاصة وأنها منذ زمن بعيد وهي تخطط لاحتلال الجزائر.

فالحقيقة أن دوفال كان يقوم بتنفيذ مؤامرة متفق عليها مسبقا مع حكومة بلاده بهدف خلق الأسباب لإعلان الحرب على الجزائر[4]، بدليل ما ذكره سيمون بيفايفر من أنه في اليوم نفسه الذي وقعت فيه الحادثة ظهرت في ميناء الجزائر سفينة فرنسية كما لو أنه كان على موعد معها، وقامت بنقله مع أتباعه إلى فرنسا[5].

وبعد وصول أسطول "كولي" إلى الجزائر يوم 12 جوان سلم هذا الأخير للداي المطالب التي يجب عليه اتباعها لرد الاعتبار لكرامة فرنسا، وتضمن هذا الإنذار ما يلي:

1-على كبار الشخصيات التقدم إلى السفينة وتقديم الاعتذار للقنصل دوفال.
2-تطلق المدافع مئة طلقة تحية له.
3-يرفع العلم الفرنسي على قصر الداي وأبراج وحصون المدينة.

وكانت تعليمات أخرى قدمت "لكولي" بأنه في حالة قبول الداي أحد الشروط الثلاثة يتقدم إليه بمطالب أخرى تتضمن تسليح المنشآت الفرنسية في المستقبل وكذا عدم أحقية الجزائر في دين

---

[1] – حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق، ص 142.

[2] – سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة وتقديم وتعليق أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص38.

[3] – الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج 2، تحقيق يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص79.

[4] – الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص80.

[5] – سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص39.

بكري كما تقضي التعليمات أنه في حالة عدم الاستجابة لمقترح واحد من المقترحات السابقة الذكر يعلن الحصار رسميا على الجزائر، سلم هذا الإنذار بواسطة قنصل سردينا وأعطاه كولي مهلة 24 ساعة للرد عليه وبعد انقضاء هذه المهلة دون أي رد من الداي أعلن كولي الحصار على الجزائر، في 16 جوان 1827، أما الداي فأمر من جهته باي قسنطينة بالاستيلاء على المنشآت الفرنسية الواقعة في إقليميه وتدميرها[1].

لقد كان اليهوديان بكري وبوشناق سببا في تأزم العلاقات الفرنسية الجزائرية بمساهمة أيضا الممثل المسرحي "دوفال" والذي عرف كيف يستغل الظروف من أجل اختلاق أزمة بدأت بحادثة المروحة وانتهت بحمله لغزو الجزائر[2].

[1] – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص24-25.

[2] – إبراهيم مياسي، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 15.

المبحث الثاني: الحصار البحري (1827-1830).

بعد رفض الداي حسين إعطاء ترضيات للأسطول الفرنسي الراسي بميناء الجزائر تم الإعلان مباشرة على محاصرة السواحل الجزائرية في 16 جوان 1827، وقد كلف القبطان كولي بقيادة الحصار[1]، كما إعتقدت فرنسا بأن الداي سيتراجع لهذا أمرت "دوفال" بأن يبقى على ظهر سفينة "كولي" من أجل التفاوض مع الداي هذا الأخير لم يرضخ لفرنسا رغم الحصار الذي دام ثلاث سنوات[2].

كان عدد البواخر المخصصة للحصار في البداية أربع سفن ثم تضاعفت عددها إلى 18 سفينة[3]، وكان الهدف من وراء هذه العملية هو قطع التموين على الجزائر، إضافة إلى مراقبة الموانئ الجزائرية وإيقاف بعض السفن المشبوهة واحتجاز أخرى[4].

أولا- أهم وقائع الحصار:

من أبرز وقائع هذا الحصار هي المعركة البحرية التي وقعت أمام ميناء الجزائر في 4 أكتوبر 1827، بين الأسطول الجزائري والأسطول الفرنسي بقيادة كولي، وحسب وصف بيفايفر لهذه المعركة حيث قال: ((أمر الداي بتعبئة الأسطول الجزائري للهجوم على السفن الفرنسية المحاصرة للسواحل الجزائري، فجهزت بعد وقت قصير 11 سفينة جزائرية في الميناء تنتظر إشارة الداي وكان قد صعد إليها الآلاف من السكان المتطوعين لمقاتلة الفرنسيين وكانت قطع الأسطول الفرنسي تتألف من أربع سفن وبارجة حربية كبيرة، وسفينة شراعية ذات صاريتين، أخذ كل من الجانبين يتلمس الوسائل للإقلاع بالآخر، وبعد انتهاء المعركة التي دامت ساعات إختفى الفرنسيون ثم جاءت السفن الجزائرية إلى الميناء وقد ألحق بها أضرار بالغة))[5].

---

[1] – محمود باشا، المرجع السابق، ص13.

[2] – محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، مكتبة دار الشروق، سوريا، 1979، ص159.

[3] – عمار حمداني، المرجع السابق، ص80.

[4] – بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار الرائد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص57.

[5] – سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص44-45.

كما شهدت فترة الحصار واقعة أخرى في 3 اوت 1829، تمثلت في اطلاق المدافع الجزائرية لنيرانها على سفينة "لابروفانس" التي كانت تقل الوفد الفرنسي المفاوض بحيث أن الجزائريين قالو بأن السفينة اقتربت كثيرا من التحصينات ولم ينكر الفرنسيون ذلك وأرجعوا السبب إلى شدة الرياح[1].

وبخصوص هذه الحادثة قال حمدان خوجة: ((فيما يخص طلقات المدفعية المشؤومة التي وجهة لسفينة "لابروفانس" والتي ضاعفت الأسباب وجعلت فرنسا تقرر الحرب علينا، فإنني استطيع التأكيد بأن حسين باشا لم يكن على علم بهاته العملية لكن باللغة العربية نقول" السيد مسؤول على أخطاء عبده" فلو أن الداي قد عين في وزارة الحربية رجلا أهلا للمنصب لما وقعت الحرب))[2].

ثانيا- مخلفات الحصار على البلدين:

1- أثر الحصار على الجزائر:

تسبب الحصار في خنق النشاط التجاري وشل فعالية الدفعات الجزائرية على السواحل كما حال دون التبادل التجاري بين الجزائر وأوروبا الأمر الذي أدى إلى تحول الطرق التجارية لشرق الايالة نحو تونس ولم يبق سوى ميناء وهران وأرزيو على اتصال مع اسبانيا بحكم القرب الجغرافي[3]، كما كان له نتائج سلبية على النظام المالي الجزائري نتيجة لعرقلة التعامل التجاري بين الجزائر والمتعاملين معها من أزمير، الاسكندرية، مرسيليا...الخ

ضعف وتدهور أوضاع البحرية الجزائرية التي كانت ترتكز على قضية الاسرى والإتاوات، فتضائل عدد الأسرى بسبب ضعف البحرية وانعكس هذا سلبا على ارباح الدولة التي تحصل عليها مقابل إطلاق سراحهم[4].

---

(1) – بسام العسلي، المرجع السابق، ص60.

(2) – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص146.

(3) – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص371.

(4) – ناصر الدين سعدوني، النظام المالي للجزائر..، المرجع السابق، ص ص 68-69.

كما كان من بين نتائج الحصار استيلاء الفرنسيين على بعض السفن الجزائرية[1].

2- أثر الحصار على فرنسا:

من بين ما خلفه هذا الحصار على فرنسا تحطيم سفينتين بالقرب من السواحل الجزائرية، احتجز طاقمهما ثم قتلوا[2]، كما بلغت تكاليف الحصار حوالي سبعة ملايين فرنك سنويا ما شكل حملا ثقيلا على الخزينة الفرنسية[3].

كما كان لهذا الحصار أثر كبير على فرنسا أكثر منه على الجزائر، واستمراره أصبح يقلق الراي العام فتعرضت الحكومية الفرنسية لضغوطات كبيرة، فهناك من كان يرى بأن الحصار سيأتي بتسوية سلمية مع الداي ويرغمه على التفاوض لكن هذا لم يحدث والطرف الآخر يرى ضرورة إرسال حملة برية إلى جانب الهجوم البحري وعلى رأسهم "كولي"[4].

ومن هنا فآثار هذا الحصار أثقلت كاهل فرنسا وأدت إلى تضارب في الآراء فيما يخص اختيار القرار الحاسم من استمرار الحصار أو القيام بحملة[5]، فالخيار الأول كلف الخزينة الفرنسية 2 مليون فرنك في ظروف سنتين وهذا ما أشار إليه النائب الفرنسي "دوبورق" بأن الحصار لم يمكن البحرية الفرنسية من الاستيلاء على أي سفينة جزائرية تزيد قيمتها عن 20 ألف فرنك[6].

كل هذه الظروف أدت بالحكومة الفرنسية إلى محاولة إيجاد حل سلمي يتماشى مع المصالح الفرنسية ويحافظ على هيبة بحريتها.

فقامت فرنسا بمحاولة دبلوماسية في شهر سبتمبر 1828 عندما استقبل الداي الضابط "بيزار" المبعوث من طرف "بروتونيز" وكان معه قنصل سردينا لكن هذه المفاوضات باءت

---

(1) – جون ب وولف، المرجع السابق، ص450.

(2) – نفسه، ص450.

(3) – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص29.

(4) – محمد خير فارس، المرجع السابق، ص160.

(5) – شال اندري جوليان، المرجع السابق، ص57.

(6) – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 371.

بالفشل نتيجة لرفض الداي ايفاد مبعوث له إلى فرنسا قبل التوقيع على الصلح، لكن "بروتونير" قام بمحاولة ثانية في 30 جويلية 1829، لكنها فشلت بدورها لأن فرنسا لم تأت للتفاوض مع الداي وإنما لتملي شروطها عليه وفق معاهدة أعدتها مسبقا وعند مغادرة سفينة لابروفانس ميناء الجزائر وقعت الحادثة التي سبق ذكرها[1].

تزامنت هذه الحادثة مع وصول "بولونياك" إلى رئاسة الحكومة الفرنسية والذي قوبل تعيينه برفض شعبي كبير كونه كان من بين المعارضين لدستور 1815[2].

وفي ظل هذه الظروف قام القنصل الفرنسي في مصر "دورفتي" بعرض مشروع يقضي بإشراك والي مصر محمد على باشا لحل القضية الجزائرية، اقتنع "بولونياك" بهذه الفكرة وسعى من أجل تنفيذها، وبدأت المفاوضات مع محمد علي بهدف تحقيق أهداف فرنسا بأخف الأضرار ودون استعمال أسلحتها[3].

لكن هذا المشروع فشل بسبب الشروط التي عرضها محمد علي بالإضافة إلى المعارضة البرلمانية لهذه الفكرة والتي اعتبرتها إهانة لفرنسا، وكذلك الحملة الصحفية الكبيرة التي نددت بهذا المشروع إضافة إلى معارضة كل من الدولة العثمانية وروسيا وانجلترا[4].

شكل الحصار البحري على السواحل الجزائرية بداية تطبيق للخطة التي عملت فرنسا على تنفيذها، والتي تستهدف القضاء على ما تبقى من وحدات الاسطول الجزائري تمهيدا لعملية الاحتلال.

---

[1] – جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص ص378–374.

[2] – عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر(1815–1919)، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص74.

[3] – جورج دوين ، محمد علي والحملة الفرنسية على الجزائر(1829–1830)، ترجمة صادق سلام، عالم الفكر، الجزائر، د.ت، ص123.

[4] – بسام العسلي، المرجع السابق، ص65.

المبحث الثالث: الحملة الفرنسية على الجزائر 1830.

بعد فشل الحصار الفرنسي على الجزائر والذي دام ثلاث سنوات(1827-1830) قرر مجلس الوزراء الفرنسي في جلسة 30 جانفي 1830، القيام بحملة عسكرية ضد الجزائر وبعد أن أقر الملك "شارل العاشر" مشروع الحملة في 7 فيفري من نفس العام بدأت الاستعدادات الجدية لتنفيذ المشروع[1].

أولا- الاستعدادات الفرنسية للحملة:

تطلب التحضير لهذه الحملة حوالي ثلاثة أشهر من العمل المتواصل والذي مكن فرنسا من تحضير جيش كبير بلغ تعداده حوالي 37 الف جندي، وأسطول مكون من 676 سفينة[2]، وهناك من يذكر عدد الجيش بحوالي 34 ألف و400 سفينة و112 مدفع[3]، كما أسندت القيادة العامة لجيش الحملة إلى "الكونت دوبورمون" وقيادة الأسطول إلى "الأميرال دوبيري" وكان مقر القيادة المركزي للجيش متواجد بطولون إضافة إلى الكتيبة الأولى بقيادة "برتزان" بينما مقر قيادة الكتيبة الثانية بقيادة الدوق "ديكار" فكانت تتواجد بمنطقة أكس وضواحيها، أما المدفعية فكانت متمركزة على الساحل بين مرسيليا وطولون، وجنود الهندسة بمنطقة آرل[4].

كما يمكننا الإشارة إلى أن الاميرال دوبيري كان يأمر بالإسراع في التجهيزات الحربية بالموانئ واشتغلت الإدارة العسكرية والبحرية دون توقف، كما كان قادة الفيالق يدفعون جنودهم إلى تدريبات مكثفة تناولت مختلف الاستراتيجيات الحربية مثل الرمي على الأهداف، المناورات البحرية، الإرساء، الإنزال، حفر الخنادق بالإضافة إلى وحدات المدفعية التي كانت تعد مدافعها بتركيبها على آلات تمكنها من التنقل بسرعة عند الإبحار والإنزال[5].

---

(1) – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص33.

(2) – احمد مسعودي، المرجع السابق، ص92.

(3) – محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1،ط 1، عني به داود بخاري ورابح قادري، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص151.

(4) – م فرنال، حملة افريقية 1830، دار الرائد للكاتب طباعة نشر توزيع، الجزائر، 2014، ص 16.

(5) – احمد مسعودي، المرجع السابق، ص94.

كما يذكر العقيد "فرنال" بأن الصحف المعارضة كانت تنتقد هذه التحضيرات، وشككت في جاهزيتها وقدرتها، وأظهرتها على أنها مسرفة وجنونية، وعلى الرغم من كل هذا فقد كان في الفاتح من شهر ماي كل الكتائب متواجدة في معسكراتها. وجاهزة للإبحار، كما وزعت على جميع الكتائب كل لوازم المخيمات والألبسة والأسلحة، كما وزعت على كل جندي كيس عسكرية وزق خشبي لخزن الخمر وآخر حديدي لخزن الماء، وقبعة من القطن لحماية الرأس من الحرارة، وغطاء صوفي لكل ثلاثة جنود، كما كانت سفن النقل محملة بمؤونة تغطي مدة شهرين وأعلاف لمدة 3 أشهر، كما كانت تنقل هياكل خشبية لإعداد ما يشابه المستشفيات الميدانية، لاستقبال ما يقارب ألف وخمسمائة مريض وكذلك ثلاث آلاف سرير مفروش[1].

وفي ظل هذه الاستعدادات قام الفرنسيون بطبع بيان وزعوه بواسطة عملائهم وقناصلهم وكذلك جواسيسهم وكان الهدف من وراء ذلك هو إضعاف معنويات الشعب الجزائري ودفعه إلى التخلي عن مساندة حكومة الداي[2].

وقد ضم الأسطول في تشكيلته النهائية حوالي 104 سفينة حربية من بينها سبعة سفن بخارية وهي أسلحة جديدة تظهر في الميدان لأول مرة و572 سفينة تجارية لحمل المؤونة[3].

وفيما يخص الميزانية المخصصة لتموين الحملة فقد قدرها "دي بورمون" بـ 24600,000 فرنك وهي تكفي لتلبية حاجيات الجيش لمدة أربعة أشهر كما اعتبر الاستيلاء على خزينة القصبة سيغطي بما فيه الكفاية هذا المبلغ، كما ضمت هذه الحملة علماء في مختلف الشخصيات، مهندسين، أطباء...إلخ[4].

---

[1] – م فرنال، المصدر السابق، ص18.

[2] – أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص265.

[3] – م فرنال، المصدر السابق، ص15.

[4] – أحمد سعودي، المرجع السابق، ص95.

وفي 11 ماي 1830، كان الأسطول الفرنسي جاهز للإبحار غير أن رداءة الأحوال الجوية وهبوب رياح المستريال* أجلت العملية إلى يوم 25 ماي حيث كانت الانطلاقة من ميناء طولون العسكري في منتصف النهار وقد أبحرت سفن النقل قبل غيرها من السفن[1].

وفي 31 ماي اقترب الأسطول الفرنسي من رأس كاساسين الواقع غرب مدينة الجزائر لكن سرعان ما أصبح البحر مضطربا بسب رداءة الطقس وهو ما جعل عملية الانزال مجازفة لذلك غيرت الحملة طريقها في 1 جوان نحو "بالما" بما يورقة وتوقفت في خليجها لمدة 10 أيام إلى أن هدأ البحر وقد وصل لأسطول الفرنسي إلى الجزائر يوم 13 جوان[2]، ويذكر سيمون بيفايفر بأن الفرنسيين حطموا حامية سيدي فرج تماما ونزلوا إلى البر على الرغم من المقاومة الشديدة وكان عدد من نزل منهم في البداية حوالي 20 ألف[3]، وكانت الفرقة الأولى فرقة بريزان هي أول فرقة بدأت في النزول إلى البر على الساعة الرابعة صباحا وبعدها شرعت الفرقة الثانية بقيادة لوفيردو بالنزول واحتلت القوات الفرنسية على الفور برج طور شكا وضريح سيدي فرج واستولت على 12 مدفع ونصبت مقر القيادة العامة في مسجد زاوية المرابط سيدي فرج[4].

ثانيا- الاستعدادات الجزائرية للحملة:

فيما يتعلق بالتحصينات الحربية نلاحظ بأن الداي حسين ومن سبقه قد إهتموا بتحصين الواجهة البحرية لمدينة الجزائر، وأهملوا ناحية البر التي كانت شبه خالية من الحصون ما عدا برج مولاي حسن(حصن الامبراطور) الذي كان يقع على بعد 1225 متر من القصبة ، وكانت الاحتياطات الوحيدة المتخذة للدفاع عن المدينة برا هي ما امر به "الآغا يحي" من إضافة بعض المدافع إلى حامية سيدي فرج[5].

---

*هي رياح غربية أو شمالية غربية وباردة تهب عموما في الربيع وفصل الخريف على سواحل البروفنس. م فرنال، المصدر السابق، ص21.

[1] – م فرنال، المصدر السابق، ص ص21-24.

[2] – أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص100.

[3] – سيمون بفايفر ، المصدر السابق، ص77.

[4] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات..، المرجع السابق، ص35.

[5] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص385.

وفي هذا الصدد يقول حمدان خوجة ((في سيدي فرج لم تحضر المدفعية ولم تحفر الخنادق ولم يكن هناك سوى اثنا عشر مدفعا كان الآغا يحى قد نصبها في بداية إعلان الحرب))[1].

كما يذكر بعض المؤرخين بأن الداي حسين كان على علم بأخبار الحملة وتفاصيلها ومكان نزولها، وذلك عن طريق جواسيسه المتواجدين في كل من اسبانيا ، مرسيليا ومالطة...إلخ[2]، ومما يؤكد صحة هذه المعلومات ما ذكره أحمد باي في مذكراته حيث قال: ((ذهبت في سنة 1830 إلى مدينة للجزائر لأداء الدنوش وعندما حضرت بين يدي الباشا قال لي ليس لديكم أكثر من الوقت الكافي للخروج إلى الفرنسيين الذي سينزلون بسيدي فرج إنني أعرف مكان النزول من الرسائل التي تصلني من بلادهم، ومن كتاب طبع بفرنسا وأرسله لي جواسيس من مالطة وجبل طارق، إن تلك الرسائل تردني وأنا على علم بكل ما يجري))[3]، ويضيف "هنري لي"* نقلا عن "علي تابليت" بأن التحصينات البحرية حولت مدينة الجزائر إلى حصن يصعب اختراقه من البحر، لكن الخطة الفرنسية لمهاجمة الجزائر كانت هذه المرة من البر، ولو كان موقع سيدي فرج أو قلعة مولاي حسن بحصانة الواجهة البحرية، لكان مصير الحملة الفشل كباقي الحملات الأوربية السابقة إضافة إلى اطمئنان الداي لحصانة المدينة الأمر الذي جعله لا يبذل جهداً للرد على التهديدات الفرنسية التي كان على علم بها وبتفاصيلها، فهو لم يقم باستدعاء القوات النظامية من البايلكات الثلاث أو زيادة القوات النظامية في مدينة الجزائر، خوفا من إزاحته من منصبه[4]، كما قام الداي حسين بتعيين صهره ابراهيم آغا كقائد للجيش والذي قال عنه حمدان خوجة بأنه لم يكن قائدا ممتازا في يوم من الأيام، ولم يكن يعرف الشيء الكثير عن

---

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص152.

[2] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص36.

[3] – أحمد باي، حمدان خوجة، بوضربة، مذكرات، تحقيق محمد العربي الزبيري، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 11.

* هو قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر بين فترة 1829–1830 قام بإرسال مذكرة إلى كاتب الدولة الأمريكي مارتن فإن بيرن بتارخ 15 جويلة 1830. علي تابليت، العلاقات الجزائرية الأمريكية(1776–1830)، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013، ص 310.

[4] – نفسه، ص 314.

التكتيك العسكري. وبعد تولي ابراهيم آغا هذه المهمة في أوت 1829، سلمت له خطة الحملة لكنه لم يستعد لها كقائد عسكري مسؤول عن الدفاع على بلده[1].

وفي اليوم الذي نزل فيه "دبرمون" لم يكن تحت تصرف الآغا إبراهيم سوى 300 فارس ولم يكن مع باي قسنطينة سوى 400 فارس لأنه لم يكن مستعدا لخوض المعركة.

بالإضافة إلى أن عملية الإنزال واجهتها بعض الصعوبات من بينها انه تم انزال الجيش قبل المؤونة والمدفعية وضلت الأمور على حالها لمدة 3 أيام بسبب الرياح المعاكسة التي كانت تبعد سفن النقل، ولم يستغل الآغا ابراهيم الفرصة للانقضاض على القوات الفرنسية وهذا دليل آخر على عدم استعداده للمواجهة[2].

كما أن الآغا ابراهيم لم يأخذ بنصيحة "أحمد باي" التي تقضي بتوزيع الجيش وعدم اقحامه في أسلوب حرب مباشرة، ويذكر "أحمد باي" أيضا بأن منطقة سيدي فرج لم تسلح إلا بمدافع خفيفة. وتم النزول بعد إنتصار الفرنسيين على مقاومتنا ثم تقرر التراجع وانتظارهم في سهل سطاوالي ... وقد خسرنا هذه المدافع في معركة سطاوالي التي ربحها الفرنسيين وخسرنا فيها اكثر من مائتي جندي وبعد هذه المعركة هاجم الفرنسيون برج مولاي حسن الذي سقط خرابا بفصل البارود ثم استسلم الباشا للفرنسيين الذين دخلوا مدينة الجزائر[3].

ثالثا- المواقف الدولية من الحملة:

بعد قيام رئيس الوزراء الفرنسي "بولونياك"، بتوجيه رسالة إلى مختلف دول العالم يوم 12 مارس 1830 يذكرهم فيها بموضوع اساءة الداي للقنصل دوفال، وشرح لهم محاولات فرنسا اليائسة من أجل الصلح ثم أعلن بأن فرض الحملة هو خدمة لمصلحة أوروبا كلها وبعد هذه التوضيحات تحصلت فرنسا على موافقة أغلب الدول الأوربية على هذه الحملة ما عدا بريطانيا التي عارضتها بسب تشابك مصالحها مع فرنسا[4].

---

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص150-151.

[2] – نفسه، ص153.

[3] – أحمد باي...، المصدر السابق، ص ص14-15.

[4] – يحى بوعزيز، الموجز في تاريخ...، المرجع السابق، ص ص135-136.

أما الحكومات في شمال إفريقيا ما عدا طرابلس، فقد اتخذت موقفاً مؤيداً لفرنسا، يخالف بذلك اتجاه الرأي العام فيها، بحيث نجد أن باي تونس اتخذ موقفاً إيجابياً لصالح الحكومة الفرنسية حيث سمح لقوات الحملة بالتموين من الموانئ التونسية ومنع تهريب البارود وكذلك مرور الجنود الأتراك، وعندما نزلت القوات الفرنسية على أرض الجزائر، أرسل بعثة لتهنئة وزير الحربية الفرنسية "دي بورمون" وكان موقف السلطان المغربي مشابه لموقف باي تونس وسمح كذلك للفرنسيين بالتموين من الموانئ المغربية[1].

أما موقف الدولة العثمانية، فتمثل في محاولتها إيقاف هذه الحملة ضد الجزائر من خلال إيفادها "خليل أفندي" للجزائر من أجل ايجاد حل للنزاع القائم بين البلدين ورغم المجهودات التي بذلها هذا الأخير لتأمين التفاهم إلا أنه فشل في نهاية الأمر، كما قرر الباب العالي إرسال مبعوث آخر والذي تمثل في شخص "الطاهر باشا"، ومنحه كل الصلاحيات لمعالجة القضية، لكن الطاهر باشا منع من دخول الجزائر من طرف قائد الحصار الفرنسي على الجزائر، وكذلك منع من دخولها برا عن طريق تونس بسبب معارضة الباي التونسي لذلك وحسب "أرجمنت كوران" فإنه لو تمكن هذا الأخير من العبور إلى الأراضي الجزائرية لترتب عن ذلك حلا للنزاع[2].

وفي الأخير يمكننا أن نستنتج من كل ما سبق ذكره بأن الحملة الفرنسية أثبتت مدى الضعف الذي أصاب الإيالة في بدايات القرن 19م.

---

[1] – أحمد محمد عاشوراكس، صفحات تارخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الإستطاني (1500–1962)، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009، ص128

[2] – أرجمنت كوران، المرجع السابق، ص ص45–54.

خاتمة

خاتمة:

نستنتج من كل ما سبق ذكره ما يلي :

- شهدت العلاقات الفرنسية الجزائرية في أواخر القرن 18 م وأوائل القرن 19م تأرجح بين التفاهم والصداقة من جهة وبين التوتر والقطيعة من جهة أخرى ذلك وفقا للأهداف الظرفية التي كانت تعمل الدبلوماسية الفرنسية على تحقيقها.
- مثَّل دخول العائلات الليفورنية وخاصة أسرة بكري وبوشناق مرحلة جديدة بالنسبة للجزائر بصفة عامة والطائفة اليهودية بصفة خاصة وساعدهم في ذلك نجاح أعمالهم التجارية، وكذلك اعتلاء الداي حسن وخليفته مصطفى كرسي الدايلكية الأمر الذي شكل بداية النفوذ اليهودي.
- ضعف نظام الحكم في الإيالة في تلك الفترة سمح لليهود بإختراق الجهاز الاداري العثماني والوصول إلى مراكز حساسة في الإيالة .
- إستطاع اليهود أن ينتزعوا مقاليد التجارة الخارجية لتصبح حكرا عليهم وهذا ما تجلى في تأسيسهم لشركة بكري وبوشناق والتي استطاعت مقارعة كبريات الشركات الأوروبية مثل الشركة الملكية الافريقية وبعدها الوكالة الافريقية.
- إحتكار الشركة اليهودية لتجارة الحبوب كانت عواقبه وخيمة على الإيالة حيث تولدت مسألة الديون على إثر الموقف الذي تبنته الجزائر إزاء فرنسا من خلال تقديم مساعدات إقتصادية ومالية من خزينة الدولة دون أن تدرك العواقب المتربتة على ذلك.
- كما نستنتج بأن أسرتي بكري وبوشناق من العناصر الأساسية التي صنعت مسألة الديون.
- كما قامت الحكومة الفرنسية بتسييس مسألة الديون وذلك لإستخدامها كوسيلة لضغط على التجار اليهود ومن وراء ذلك على الحكومة الجزائرية وإستخدامها لتحقيق أغراض سياسية.
- تهرب فرنسا من تسديد الديون التي كانت عليها، ساهم في تراكم قيمتها وضلت مسألة الديون تتراوح بين الأخذ والرد، فالجزائر طالبت بمستحقاتها المالية، وفرنسا ضلت تتماطل وتتذرع بحجج واهية.
- نجاح التاجرين اليهوديين بكري وبوشناق من تحويل مسالة الديون من قضية فردية بين اليهود وفرنسا حتى أصبحت قضية حكومية بين الجزائر وفرنسا.

خاتمة:

- بعدما تعهدت الحكومة الفرنسية بتسوية هذه المسألة بشكل نهائي قامت بتشكيل لجنة من المستشارين لدراسة قيمة الدين، لكن فرنسا تنصلت من هذا العهد وقامت بتحديد قيمة الدين بشكل جزافي، كما قامت بحجز جزء منه مدعية وجود أطراف لهم ديون على التاجرين اليهوديين.
- خروج الجزائر خالية الوفاض من هذه التسوية خاصة بعد حصول بكري وبوشناق على قيمة المبلغ المتفق عليه هذا ما يؤكد تواطؤ جهات سياسية فرنسية مع اليهود في مسالة الديون والتي كانت المحرك الاساسي والإستراتيجي لتوتر العلاقات الفرنسية الجزائرية.
- ترتب عن مسألة الديون إنعكاسات خطيرة تسببت فيها فرنسا من أجل الوصول إلى أهدافها التي سطرتها من قبل والمتمثلة في حادثة المروحة التي أتقن القنصل دوفال تمثيلها والتي إعتبرتها فرنسا مساسا لشرفها، وإتخذتها ذريعة لتطبيق مشاريعها الإستعمارية.
- كما قامت بإعلان الحصار على السواحل الجزائرية الذي دام قرابة ثلاثة سنوات وعند فشله لجأت فرنسا إلى ترتيب حملة عسكرية ضد الجزائر.
- كما نستنتج من خلال الإستعدادات العسكرية الضخمة التي قامت بها فرنسا لهذه الحملة ماهي إلا دليل واضح عن عزمها لإحتلال الجزائر ولم يكن الغرض منها تأديب الداي كما كانت تدعي.
- كما وضحت لنا أيضا هذه الحملة ضعف التخطيط وعدم وجود قيادة عسكرية رشيدة إضافة إلى عدم أخذ الأمور بجدية، كل هذا ساهم في نجاح الحملة في الاستيلاء على مدينة الجزائر.
- تواطؤ حكومتي تونس والمغرب الأقصى مع الفرنسيين في حملتهم على الجزائر وتقديم الدعم لهم على الرغم من الرفض الشعبي.
- فمسألة الديون كانت بمثابة المنفذ الذي استطاعت منه فرنسا مواجهة الأزمات التي حلت بها، كما كانت الثغرة التي استطاعت من خلالها توجيه العلاقات الفرنسية الجزائرية نحو التأزم، وتنفيذ مخططاتها الاستعمارية وهذا ماحدث فعلا بعد نجاح الحملة وغزو الجزائر سنة 1830.

الملاحق

ملحق رقم (1)

نص المعاهدة النهائية التي وقع عليها الداي مصطفى باشا والسيد ديبوا تانفيل سنة 1802م.

مادة 01:

تعود العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين إلى ما كانت عليه قبل القطيعة.

مادة02:

يقوم الداي ووكيل الجمهورية، اليوم، بالتوقيع على جميع المعاهدات القديمة والاتفاقيات.

مادة 03:

تعيد الإيالة إلى الجمهورية الفرنسية جميع المؤسسات الافريقية بنفس الطريقة ونفس الشروط التي كانت معروفة قبل القطيعة.

مادة 04:

إن العفش والدراهم والبضائع التي استولى عليها وكلاء الإيالة في مختلف المؤسسات تعاد على الجمهورية الفرنسية بعد خصم المبالغ اللازمة لدفع الضريبة المترتبة على فترة الحرب التي اندلعت يوم فاتح نيفيور العام السابق وعلى هذا الأساس توضع حسابات يوافق عليها الجانبان.

مادة 05:

لا يشرع في دفع الضريبة إلا عندما يدخل الفرنسيون إلى المؤسسات.

مادة06:

يقوم الداي ابتداءا من ذلك تاريخ ، بإعفاء الشركة من دفع أتاوة عام كامل تعويضا للخسائر التي لحقت بها.

مادة 07:

لا يسترق الفرنسيون، في مملكة الجزائر، مهما كانت الظروف والأسباب.

مادة 08:

لا يسترق الفرنسيون الذين يحجزون في سفن معادية للإيالة، حتى ولو قامت تلك السفن بالدفاع عن نفسها. ولكن الأمر يكون مختلفا إذا كانوا في عداد البحارة أو الجنود، أو ممن أولقي عليهم القبض والسلاح في أيديهم.

مادة 09:

يخضع الفرنسيون المقيمون بالايالة أو المارون بها لسلطة وكيل الحكومة الفرنسية ولا يحق للايالة، ولا لممثليها أن يتدخلوا في شؤون فرنسا في الجزائر.

مادة 10:

لا يرغم قادة السفن الفرنسية – الخاصة منهم والدولية – على الشحن، ولا يمكن إرسالهم إلى حيث لا يريدون.

مادة 11:

لا يضمن وكيل الحكومة الفرنسية في ديوان الخواص من أبناء امته، إلا إذا تعهد كتابيا بذلك .

مادة 12:

إذ ا وقع خلاف بين فرنسي و جزائري، فإنه لا يمكن البت فيه إلا أمام محكمة عليا، وذلك بالطبع بعد احضار المحافظ الفرنسي.

مادة 13:

يتعهد الداي بإرغام رعاياه على دفع جميع المبالغ التي تكون للفرنسيين في ذمتهم، كما أن المواطن تانفيل يتعهد باسم حكومته أن يدفع جميع المبالغ التي يطالب بها الرعايا الجزائريون بصفة شرعية.

مادة 14:

توضع أملاك جميع الفرنسيين الذين يتوفون في الإيالة، تحت تصرف الجمهورية الفرنسية.

مادة 15:

يقوم المكلف بالشؤون الفرنسية، ووكلاء الشركة الافريقية باختيار مترجميهم والعاملين عندهم.

مادة 16:

إن المكلف بشؤون الجمهورية الفرنسية والمحافظ العام لعلاقاتها التجارية يبقى مكرما، ويظل ممتعا بالحقوق والصلاحيات المنصوص عليها في المعاهدات القديمة، كما أنه يحتفظ بالأسبقية على وكلاء جميع الأمم الأخرى.

مادة 17:

مقر المحافظ الفرنسي مقدس، ولا تستطيع أية قوة عمومية أن تدخله ما لم يأذن لها ذلك.

مادة 18:

وفي حالة القطيعة (نرجو الله ألا يحدث ذلك أبدا) فإنه يعطى للفرنسيين أجل قدره ثلاثة أشهر لإنهاء أشغالهم، ويظلون، طيلة هذه الفترة يتمتعون بجميع الحريات والحماية التي تنص عليها المعاهدات في أوقات السلم

مادة 19:

إن سعادة الداي يعين صالح خوجة كسفير للإيالة بباريس.

حرر يوم 22 شعبان 1216هـ .

الموافق 06 أبريل 1799م.

إمضاء: مصطفى باشا.

ديبوا تانفيل[1]

[1] – محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص ص301-304 .

ملحق رقم (2)

اتفاقية حول مطالب السيدين بكري وبوجناح من الجزائر حسب اتفاقية 1819

مادة 01:

تدفع الحكومة الفرنسية نقدا للسيدين يعقوب كوهين بكري وميشال بوجناح بواسطة ممثليها السيد نيكوله بلفيل مبلغ سبعة ملايين من الفرنكات.

مادة02:

يجزأ هذا المبلغ الذي تدفعه الخزينة الملكية بباريس إلى اثني عشر دفعة تقدر الواحدة بـ 523.333.33 ويبدأ الدفع ابتداءا من فاتح مارس، ولا تدفع المبالغ التي ستحدد فيما بعد .

مادة 03:

كل ما لبكري وبوجناح من ديون في ذمة الحكومة الفرنسية بما في ذلك التعويضات والفوائد، تمحى بواسطة المبلغ المذكور الذي يقدر بسبعة ملايين من الفرنكات بحيث ان الرعايا الجزائريين الآنف ذكرهم لا يكون لهم الحق في المطالبة بأي شيء مهما كان نوعه إذا كان مرجعه إلى ما قبل إمضاء هذه الاتفاقية .

مادة 04:

من المعلوم أن الخزينة الملكية تخصم من المبلغ الذي تسلمه للسيد بلفيل وكيل السيدين بكري وبوجناح، مقدار الاعتراضات وما على الشخصين المذكورين من ديون، وتحتفظ به إلى أن يحصل السيد بلفيل على رفع الحجز من المعنيين أنفسهم أو من المحاكم، أما المبالغ الأخرى فإنها تسلم في حينها.

مادة 05:

لقد تم الاتفاق ، كذلك، على أن السيد يعقوب، ايفاء منه بوعود قدمها للقنصل الفرنسي في الديوان يوم 29 فيفري 1816م، يدفع ديون السادة اسحاق ترنة (479361 فرنك) وفرانسوا ايكيون من تولون (39269 فرنك)، وجوزيف ايكيون (45500 فرنك) وهي مبالغ كانت قد سلمت للقتيل داود بكري من طرف قنصلية فرنسا في الجزائر سنة 1810 م.

ومن البديهي ، بمقتضى هذا الدفع، أن الدائنين المذكورين أعلاه يوكلون السيد يعقوب بكري عن حقوقهم في إرث داود بكري، لجمع المبالغ المذكورة أعلاه والمدفوعة عنه، وأن هذا الواجب الخاص، لا يمكن في أي حال من الأحوال، أن يمدد إلى آخرين ممن لهم دين في ذمة القتيل داود كوهين بكري.

مادة06:

وبالإضافة إلى ذلك تم الاتفاق على أن الدفعات المنصوص عليها في المادة السابقة وكذلك جميع الديون الأخرى المترتبة على السيدين بكري أو ميشال بوجناح كلها تخصم من حصة واحد ومنابه من السبعة ملايين.

مادة 07:

ونظرا إلى أن الأشياء والبضائع التي أخذها وكلاء الايالة من المؤسسات الإفريقية عندما أعلنت الحرب ضد فرنسا يوم 20 ديسمبر 1798م، وقد وضعت تحت تصرف بوجناح وبكري، فإنه تم الاتفاق على أنه يخصم من الدفعة الأخيرة التي تسلم للسيد بليفيل مقدار 111079 فرنك تصب في صندوق الايالة لتعويض أصحاب الحقوق، وبعد هذا الخصم الأخير تعترف الحكومة الفرنسية بأنها لن تطالب مرة أخرى بالعودة إلى تنفيذ المادة الرابعة من معاهدة فاتح ديسمبر سنة 1801م.

مادة 08:

لا يطبق هذا الاتفاق إلا بعد أن يصادق عليه الملك، وأن يصرح الداي باسم الايالة، أنه بعد تنفيذ الاتفاق لن يطالب الحكومة الفرنسية بأي شيء آخر، فيما يتعلق بديون السيدين بوجناح وبكري، وأن يعترف بالتالي أن فرنسا قامت بواجباتها المنصوص عليها في معاهدة فاتح ديسمبر سنة 1801[1].

حرر في باريس يوم 28 أكتوبر سنة 1819 م.

إمضاء:

Mounisr, Hely d'oiselas, NICOLAS Pleiille

[1] - محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص ص 307-309.

الملحق رقم (3)

خريطة توضح مسار الحملة الفرنسية على الجزائر (1830)

[1] – صالح عباد، المرجع السابق، ص 250.

ملحق رقم (4)

اتفاقية بين قائد جنرالات الجيش الفرنسي وسمو داي الجزائر

01-يسلم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية ، هذا الصباح على الساعة العاشرة (حسب توقيت فرنسا).

02-يتعهد قائد جنرالات الجيش الفرنسي بان يترك سمو داي الجزائر حريته وكذا جميع ثروات الشخصية.

03-الداي حر في الإنسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يحدده وسيكون هو وكامل أفراد أسرته تحت حصانة قائد جنرالات الجيش الفرنسي وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر وستقوم فرقة من الحرس بالسهر على أمنه وأمن أسرته.

04-يضمن قائد الجنرالات نفس المزايا ونفس الحماية لجميع جنود المليشيا.

05-تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ، كما انه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ونسائهم سيحترمن .

إن قائد الجنرالات يتعهد بشرفه على تنفيذ كل ذلك وان تبادل هذه الاتفاقية سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وبعد ذلك مباشرة تدخل الجيوش الفرنسية إلى القصبة ثم إلى جميع حصون المدينة والحرية في المعسكر أمام المخيم يوم 05 جويلية سنة ثلاثمائة وثمانين وألف[1].

إمضاء : كونت دبرمون

خاتم حسين باشا ، داي الجزائر

[1] – حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص 171، 172.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **المصادر:**

1. أحمد باي، حمدان خوجة، بوضربة، مذكرات، تحقيق محمد العربي الزبيري، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

2. بفايفر سيمون ، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة وتقديم وتعليق أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

3. بن العنتري محمد صالح، تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4. خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.

5. الزهار أحمد الشريف، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف، تقديم وتعليق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

6. شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824)، تعريب وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

7. فرنال م ، حملة افريقية 1830، دار الرائد للكاتب طباعة نشر توزيع، الجزائر، 2014.

8. كاثكارت جيمس ليندر، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

9. محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، ط 1، عني به داود بخاري ورابح قادري، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

10. المزاري الآغا بن عودة ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج 2، تحقيق يحي بوعزيز، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

❖ **المراجع**

✓ **العربية والمعربة:**

1. ب وولف جون، الجزائر وأوربا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو قاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.

2. باشا محمود، الاستلاء على أيالة الجزائر أو (ذريعة المروحية)، ترجمة عزيز نعمان، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

3. بنور فريد، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر، 1782-1830، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

4. بن قارة خليفة، الجزائر والصديق اللدود، تقديم محمد العربي الزبيري، ط1، منشورات الشائحي، الجزائر، 2013.

5. بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوربا 1500-1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

6. بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

7. تابليت علي ، العلاقات الجزائرية الأمريكية(1776-1830)، ج2، منشورات وزارية المجاهدين، الجزائر، 2013.

8. التر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة محمد علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1989

9. جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الإحتلال(1827-1871)، ترجمة جمال فاطمي وآخرون، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيبع، الجزائر، 2008.

10. الجيلالي عبد الرحمان بن محمد ، تاريخ الجزائر العام، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

11. حمداني عمار، حقيقة غزو الجزائر، ترجمة لحسن زغدار، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

12. خير فارس محمد ، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، مكتبة دار الشروق، سوريا، 1979.

13. دوين جورج ، محمد علي والحملة الفرنسية على الجزائر(1829–1830)، ترجمة صادق سلام، عالم الفكر، الجزائر، د.ت.

14. زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1830، دار دحلب للطباعة، الجزائر، د.ت.

15. الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792–1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

16. سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبدالقادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

17. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الإحتلال)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

18. سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

19. سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ج1، ط2، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

20. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي الجزائري في الفترة لعثمانية 1800–1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

21. سعيدوني ناصر الدين والمهدي البوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982.

22. السليماني أحمد، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

23. السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا.تونس.الجزائر. المغرب.موريطانيا)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.

24. شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره 1800-1830، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

25. طوبال نجوى، طائفة اليهود بمجتمع الجزائر 1700-1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

26. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

27. عاشوراكس أحمد محمد ، صفحات تارخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستطاني(1500-1962)، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009.

28. عطاء الله الجمل شوقي، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ليبيا.تونس.الجزائر. المغرب، مكتبة الأنجلوا المصرية، مصر، 1977.

29. عمر عبد العزيز عمر، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر(1815-1919)، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

30. العسلي بسام ، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار الرائد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

31. غربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، مطبعة دار هومة، الجزائر، د.ت.

32. قنان جمال، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، د ت.

33. قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

34. كوران أرجمنت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبدالجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970.

35. محرز عفرون، مذكرات ماوراء القبور، ترجمة الحاج مسعود مسعود، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

36. مسعودي أحمد، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها (1792-1830)، دار الخليل العلمية، الجزائر، 2013.

37. مياسي إبراهيم ، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

38. المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر ، د.ت.

39. الميلي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

40. نايت بلقاسم مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج2، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

41. ياغي إسماعيل أحمد، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكية للنشر والتوزيع، السعودية، 1997.

✓ **بالأجنبية:**

42. julien Charles andrè, histoire de L' Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871), éditions casbah, 2005.

❖ **المقالات والدوريات:**

✓ **بالعربية:**

1. الزبيري العربي، "تأسيس شركة بكري وبوجناح ودورها في عهد الدايين حسن ومصطفى باشا"، مجلة الأصالة، عدد 24، 1975.

✓ **بالأجنبية:**

2. A Berbrugger, "la règence d'Alger sous le consulat et l'empire", in R A, T 19, Année 1875.

❖ **الرسائل الجامعية:**

1. بن صحراوي كمال، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، معهد العلوم الإجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي مصطفى سطمبولي، معسكر، 2008/2007.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة

شكر وعرفان /

إهداء /

مقدمة أ-د

الفصل الأول: العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية ومظاهرها بين 1790-1830.

المبحث الأول : العلاقات السياسية الفرنسية الجزائرية(1790-1830). 6

المرحلة الأولى : 1790-1798. 6

المرحلة الثانية : 1800-1814. 8

المرحلة الثالثة : 1814-1830. 10

المبحث الثاني : الوكالة الإفريقية. 12

المبحث الثالث: شركة بكري وبوشناق. 14

أولا: أسرة بوشناق. 14

ثانيا: أسرة بكري. 14

ثالثا: تأسيس الشركة ودورها التجاري. 15

الفصل الثاني: مسألة الديون بين الإرهاصات والتطورات

المبحث الأول: إرهاصاتها. 19

المبحث الثاني : تسييس مسألة الديون. 22

المبحث الثالث: تطورات مسألة الديون ما بين سنة 1793-1830م. 25

أولا: الديون بين المطالبة الجزائرية والمماطلة الفرنسية. 25

ثانيا: اللجنة المالية. 27

الفصل الثالث: انعكاسات مسألة الديون على العلاقات الفرنسية الجزائرية.

المبحث الأول: حادثة المروحة. 31

أولا: الظروف المحيطة بالحادثة.	31
ثانيا: مجريات الحادثة.	32
المبحث الثاني: الحصار البحري (1827-1830).	36
أولا: أهم وقائع الحصار	36
ثانيا: مخلفات الحصار على البلدين	37
المبحث الثالث: الحملة الفرنسية على الجزائر 1830.	40
أولا: الاستعدادات الفرنسية للحملة	40
ثانيا: الاستعدادات الجزائرية للحملة	42
ثالثا: المواقف الدولية من الحملة	44
الخاتمة	47
الملاحق	50
قائمة المصادر والمراجع	58
فهرس المحتويات	64